

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/JAM/2-4
25 February 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨
من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التقارير الدورية الثانية والثالثة والرابعة المقدمة من الدول الأطراف

جامايكا*

* تصدر هذه الوثيقة بدون تحرير رسمي.

للاطلاع على التقرير الأولي المقدم من حكومة جامايكا، انظر CEDAW/C/5/Add.38؛ وللإطلاع على
نظر اللجنة فيه، انظر CEDAW/C/SR.116 و CEDAW/C/SR.120، والوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة
الثالثة والأربعون، الملحق رقم ٣٨ (A/43/38)، الفقرات ٤٥٨ - ٥٠٣.



المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٤ - ١	مقدمة
٣	٢٥ - ٥	أولا - معلومات عامة
٣	١٥ - ٥	ألف - لمحة عن البلد
٧	١٧ - ١٦	باء - آثار التصديق على الاتفاقية
٧	٢٢ - ١٨	جيم - الامتثال للاتفاقية
٨	٢٤ - ٢٣	دال - آليات تعزيز النهوض بالمرأة
٩	٢٥	هاء - إنفاذ أحكام الاتفاقية
٩	٢٠٨ - ٢٦	ثانيا - معلومات تتعلق بمواد الاتفاقية
٩	٢٦	المادة ١
٩	٢٩ - ٢٧	المادة ٢
١٢	٣٣ - ٣٠	المادة ٣
١٣	٤٠ - ٣٤	المادة ٤
١٤	٥٦ - ٤١	المادة ٥
١٨	٦٠ - ٥٧	المادة ٦
١٩	٦٧ - ٦١	المادة ٧
٢٠	٧١ - ٦٨	المادة ٨
٢١	٧٣ - ٧٢	المادة ٩
٢٢	٨٧ - ٧٤	المادة ١٠
٣٠	١٣٥ - ٨٨	المادة ١١
٤١	١٤٥ - ١٣٦	المادة ١٢
٤٣	١٥٨ - ١٤٦	المادة ١٣
٤٦	١٩٧ - ١٥٩	المادة ١٤
٥٤	٢٠٦ - ١٩٨	المادة ١٥
٥٥	٢٠٨ - ٢٠٧	المادة ١٦

مقدمة

- ١ - صدّقت جامايكا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤. ثم التزمت جامايكا في عام ١٩٨٥ بالنضال من أجل تحقيق المساواة للمرأة عن طريق اعتماد الاستراتيجيات المرتقبة المتولدة عن المؤتمر العالمي الثالث المعني بالمرأة في نيروبي، كينيا.
- ٢ - ووفقاً للفقرة ١ (أ) من المادة ١٨ من الاتفاقية سالفة الذكر، تُقدم جامايكا تقاريرها الدورية الثاني والثالث والرابع إلى الأمين العام للأمم المتحدة لكي تنظر فيها اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- ٣ - وعقب تقديم التقرير الأولي لجامايكا (CEDAW/C/5/Add.38)، لم تقدم تقارير أخرى. لذلك يحاول هذا التقرير تغطية الفترات الثلاث التي يلزم الآن تقديم تقارير عنها، وهي: ١٩٨٥ - ١٩٨٨، و ١٩٨٨ - ١٩٩٢، و ١٩٩٢ - ١٩٩٧.
- ٤ - وينقسم التقرير إلى فرعين. يتألف الفرع الأول من معلومات عامة تشمل الحالة الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في جامايكا. ويتناول الفرع الثاني بالدراسة كلاً من مواد الاتفاقية ويقدم معلومات محددة عن التدابير القائمة، والتطورات المتحققة، وما صودف من عقبات في توفير حقوق المرأة.

أولا - معلومات عامة

ألف - لمحة عن البلد

الوصف الجغرافي

- ٥ - تُعد جامايكا - وهي جزيرة تنعم بالديمقراطية القائمة على نظام وستمنستر البرلماني لإدارة شؤون الحكم - ثالث أكبر بلد ناطق بالإنكليزية في منطقة البحر الكاريبي، وقد نالت استقلالها في عام ١٩٦٢. وينقسم البلد إلى ١٤ وحدة إدارية وبه مركزان حضريان رئيسيان هما: كنفستون العاصمة وموقعها في القسم الجنوبي الشرقي من الجزيرة، ومونتيجو باي الواقعة على الساحل الشمالي الغربي.

السكان

- ٦ - بلغ تعداد سكان جامايكا في نهاية عام ١٩٨٩، ٣٠٠ ٣٩٢ ٢ نسمة، وازداد إلى ٢ ٤٨٢ ٩٠٠ في نهاية عام ١٩٩٣، وأصبح ٧٠٠ ٥٢٧ ٢ نسمة في نهاية عام ١٩٩٦. ويقدم الجدول التالي عرضاً للتغيرات التي طرأت على سكان جامايكا خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٦:

السكان	الوحدة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
معدل النمو	% في السنة	١,٠	٠,٩	١,٠	٠,٩	١,١	١,٢	١,١
معدل المواليد الخام	لكل ١٠٠٠ من السكان	٢٤,٨	٢٤,٧	٢٤,٣	٢٣,٦	٢٤,١	٢٥,٥	٢٢,٨
معدل الوفيات الخام	لكل ١٠٠٠ من السكان	٥,١	٥,٥	٥,٥	٥,٧	٥,٥	٦,١	٥,٩
الزيادة الطبيعية	% في السنة	١٩,٧	١٩,٢	١٨,٨	١٧,٩	١٨,٦	١٩,١	١٦,٩
معدل الخصوبة	% في السنة	٢,٧	٢,٩	٢,٨	٣,٠	٢,٩	٣,٠	٣,٠

التركيب الإثني

٧ - ينحدر سكان جامايكا من أصول أفريقية بصفة رئيسية. ويتبين من تعداد عام ١٩٨٢ أن توزيع السكان حسب الأصول العرقية هو كما يلي:

سود (٧٤,٧ في المائة): هنود شرقيون (١,٣ في المائة)، صينيون (٠,٢ في المائة)؛ بيض (٠,٢ في المائة)؛ مختلطون/سود (١٢,٨ في المائة)؛ سوريون/ لبنانيون (٠,١ في المائة)؛ أصول عرقية أخرى (١,٢ في المائة)؛ (أصول غير محددة ٩,٥ في المائة).

الإطار الاجتماعي والاقتصادي

٨ - على الرغم من التغييرات الاجتماعية والسياسية في السبعينات، فما زال المجتمع الجامايكي يتحدد طبقياً حسب العرق والطبقة إلى حد بعيد. وللهرم الاجتماعي الذي ما زال راسخاً قمة ضيقة للغاية تتألف في جانبها الأكبر من الموسرين من البيض وذوي البشرة الصفراء الذين يتمتعون بقدر أكبر من القوة الاجتماعية عن ذوي البشرة السوداء والفقراء وأو الطبقة العاملة الذين يشكلون غالبية السكان.

وقد تأثر وضع المرأة في جامايكا على امتداد العقد الماضي بعدد من العوامل الخارجية والداخلية المتشابكة. ومن بينها أثر أزمة الديون العالمية وسياسات التسوية الهيكلية التي كان لها ما يلي من آثار:

(أ) خفض مستوى المعيشة لدى غالبية سكان جامايكا

(ب) خفض الإنفاق الحكومي على الخدمات الحكومية

(ج) تغيير في بنية سوق العمل مما أدى إلى قدر كبير من النمو في الاقتصاد غير المنظم.

وكان من شأن هذه العوامل أن ألقت بعبء التسوية بالفعل على أصحاب الدخول المنخفضة وأكثرهم من النساء.

٩ - وكانت ظاهرة العولمة أيضا سمة رئيسية من سمات العقد. فقد شاعت على الصعيد العالمي ثقافة المستهلك الغربي تساندها نواحي التقدم في أساليب الإنتاج فضلا عن التقدم الكبير في العلم والتكنولوجيا والاتصالات السلكية واللاسلكية. وتلقى الآن القيم الغربية للنمو والتقدم قبولا واسعا باعتبارها القاعدة والمعيار. وقد تغير هيكل أساليب الإنتاج العالمي من الإنتاج الكبير إلى التسويق المخصص. وتراجع استخدام المواد الخام والألياف الطبيعية ليحل محله استخدام المواد التركيبية التي تحد من مستوى الصادرات التقليدية من بلدان مثل جامايكا، وبالإضافة إلى ذلك، كان من شأن الأنظمة الرقمية والتصغيرية وغيرها من التغيرات في التكنولوجيا والاتصالات السلكية واللاسلكية أن أحدثت ثورة في سرعة الاتصالات والمعاملات الدولية. وأدت هذه التغيرات على نحو متزايد إلى تحويل جامايكا إلى جزء من قرية عالمية وعمل التليفزيون على إطلاع الجمهور في القرى النائية على قيم وأساليب بديلة للحياة. وأدت العولمة في شكل تكتلات تجارية جديدة واتفاقات مثل اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، ومشروع مبادرة الأمريكتين، ومبادرة حوض البحر الكاريبي، والسوق الأوروبية الواحدة، إلى تغيير شروط وأحكام مشاركة جامايكا في الاقتصاد العالمي.

١٠ - وتراجع تصدير المواد الخام على نحو متزايد ليحل محله تقديم الخدمات إلى الاقتصاد العالمي، وكان من أثر ذلك أن تركزت غالبية الاستثمارات في صناعات تستخدم عمالة رخيصة/ منخفضة الأجر في إنتاج سلع للسوق العالمية. وتشمل هذه الملابس والمنسوجات وكذلك تجهيز البيانات في مناطق التجارة الحرة. وبينما توفر هذه الصناعات للمرأة أعمالا هي في أمس الحاجة إليها، وتعمل على خفض مستوى البطالة فيما بين النساء الشابات وتزيد من عائدات النقد الأجنبي لخدمة الدين الخارجي لجامايكا، فلا يتحقق سوى قدر ضئيل جدا من نقل التكنولوجيا إلى البلد. ولا تتاح أمام النساء اللاتي يشكلن غالبية قوة العمل في هذه الصناعات الجديدة سوى احتمالات ضئيلة للترقي أو فرص لتعلم مهارات جديدة. كما أن ظروف العمل صعبة والأجور منخفضة بالنسبة لتكاليف المعيشة. وأسفرت التغيرات العالمية والسياسية والأيدولوجية عن أيدولوجية للتنمية أكثر تجانسا وذات طابع غربي وتقوم على حرية السوق الأمر الذي يشكل تحديات هائلة أمام البلدان النامية - مثل جامايكا - في المنافسة على قدم المساواة مع البلدان المتقدمة النمو. كذلك أسهمت الصراعات الدولية والإقليمية في أوروبا في أن تحظى جامايكا ومعظم بلدان منطقة البحر الكاريبي بأولوية أدنى في الحصول على المساعدة الإنمائية الدولية.

١١ - وقد ظلت جامايكا منذ الثمانينات أسيرة برنامج للتسوية الهيكلية من وضع وإدارة صندوق النقد الدولي. ويهدف البرنامج بصفة أساسية إلى الحد بدرجة كبيرة من تدخل الدولة في الاقتصاد ومن ثم يوصي بخطوات لإزالة حماية الدولة للقطاع الخاص لصالح قيام سوق حرة. ومن العناصر الرئيسية لهذا النهج خفض حجم الأجور في القطاع العام عن طريق تسريح العاملين.

١٢ - وتمثل الأثر الرئيسي على القطاع الخاص في إلغاء التعريفات الجمركية على السلع المستوردة مما أدى إلى منافسة غير متكافئة، وإفلاس الكثير من الصناعات والشركات المحلية، وممارسة ضغوط حادة في مجالات أخرى من الاقتصاد، وخاصة في القطاع الزراعي.

١٣ - وكان أثر برامج التسوية الهيكلية على المرأة حرجا بصفة خاصة وشكّل قدرا كبيرا من القلق لدى البلد. وقد أسفرت سياسات البرنامج حتى الآن عما يلي:

(أ) خفض فرص حصول المرأة على الدخل نظرا لأن أعلى مستويات البطالة توجد في القطاع الاجتماعي الذي تهيمن عليه للمرأة

(ب) تخفيضات في قيمة العملة مما زاد من تكاليف الأغذية والوقود والمرافق العامة فضلا عن بنود أخرى

(ج) خفض الإعانات المقدمة لدعم المواد الغذائية الأساسية.

وقد أدت التحديات الناجمة عن برامج التسوية الهيكلية بالمرأة إلى استحداث استراتيجيات لمواجهة الصعوبات الاقتصادية. وكان من نتيجة ذلك أن أصبح كثير من النساء من منظمي الأعمال وعملن على إنشاء مشاريع صغيرة على الصعيد المحلي أو أصبحن من المستوردين التجاريين في القطاع غير المنظم ويقتنن بتبادل السلع الاستهلاكية بين جامايكا والبلدان الأخرى.

الإطار السياسي

١٤ - أصبحت جامايكا، بعد حكم بريطاني استمر قرابة ٣٠٠ عام دولة مستقلة في ٦ آب/أغسطس ١٩٦٢. ومنذ ذلك الوقت أقامت ديمقراطية برلمانية على غرار نظام وستمنستر، وتشكل برلمان يتألف من مجلس شيوخ معين (المجلس الأعلى) ومجلس نواب منتخب (المجلس الأدنى). وتتألف السلطة التنفيذية السياسية في جامايكا من الحاكم العام الذي يمثل ملكة إنجلترا ومن الأمناء ورئيس الوزراء وأعضاء الحكومة ووزراء الدولة. وينتخب أعضاء البرلمان لفترات مدتها خمس سنوات تقريبا من صفوف الحزبين السياسيين الرئيسيين، وهما حزب العمال الجامايكي وحزب الشعب الوطني. وقد بدأ حزب سياسي ثالث، هو الحركة الديمقراطية الوطنية، نشاطه في عام ١٩٩٦ وشارك في الانتخابات العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. غير أن الحزب لم يحصل على أي مقعد وبالتالي ظل تكوين البرلمان بدون تغيير في معظمه. ولم تشغل أي من النساء منذ الاستقلال السياسي في عام ١٩٦٢ منصب الحاكم العام أو رئيس الوزراء، ولم يقمن بأعمال أي من المنصبين إلا في الحالات التي كان فيها شاغلا المنصبين خارج الجزيرة.

١٥ - وقد شاركت المرأة الجامايكية في السياسة بنشاط منذ أيام العبودية. وتحت ستار الخدمة الاجتماعية شاركت النساء من الطبقة المتوسطة في نشاط سياسي استهدف إجراء إصلاح سياسي وتحسين ظروف النساء من الطبقة العاملة خلال فترة ما بعد التحرر. وفي عام ١٩٤٤، انتخبت امرأة لمقعد

واحد فقط من بين ٣٧ مقعداً في أول انتخابات عامة أعقبت الاقتراع العام للكبار. وفي الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥، أجريت انتخابات عامة في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٣. ونجحت خمس مرشحات في انتخابات ١٩٨٠ و ٦ في انتخابات ١٩٨٣. وفي الانتخابات العامة لسنة ١٩٨٩ انتخبت ٣ نساء، و ٧ في ١٩٩٣. ومن ثم ارتفع عدد النساء اللاتي انتخبن إلى البرلمان من ١ من بين ٣٥ في عام ١٩٤٤ إلى ٧ من بين ٦٠ في عام ١٩٩٣ و ٨ من بين ٦٠ في عام ١٩٩٧.

باء - آثار التصديق على الاتفاقية

١٦ - صدّقت جامايكا على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٨١. ووضع مكتب شؤون المرأة في عام ١٩٨٧ بيان السياسة الوطنية بشأن المرأة وتم تشكيل لجنة مشتركة بين الوزارات لتوجيه ورصد وضمان تنفيذه. واستهدف البيان ضمان الوفاء بالشروط المحددة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فضلاً عن أهداف الاستراتيجيات المرتقبة.

١٧ - واستجابة للشروط المحددة في وثيقة الاتفاقية، أجرت حكومة جامايكا أيضاً عدداً من التغييرات التشريعية الهامة على امتداد العقد الماضي أسفرت عن النهوض بوضع المرأة. وتعلق ذلك بالأسرة وإعالة الأطفال والوراثة والمواطنة والزواج. كما ساعد إنشاء نظام محاكم الأسرة ووحدة الجرائم الجنسية في قوات الشرطة على إقامة إطار أفضل لمعالجة حالات الأسر التي تتعرض للآزمات. وسوف ينظر بمزيد من التفصيل في هذه التطورات في الفرع الثاني من التقرير.

جيم - الامتثال للاتفاقية

١٨ - توجد عدة مؤسسات و/أو سلطات في جامايكا تتولى مسؤولية ضمان الامتثال من الناحية العملية لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة.

١٩ - وفي عام ١٩٧٥ أنشئ مكتب شؤون المرأة وهو يمثل هيئة الرصد الرئيسية لسياسة الحكومة المتعلقة بالمرأة. والهدف من المكتب هو تعزيز السياسات والبرامج والمشاريع التي من شأنها تمكين النساء جميعاً من تحقيق أقصى إمكاناتهن وتوفير الاحترام لهن باعتبارهن مشاركات بالكامل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجامايكا. وتم تنفيذ عدة مشاريع وبرامج وخاصة في مجال التعليم العام، وإن كان عدم كفاية الموارد المالية والبشرية قد أعاق التقدم عبر السنين.

٢٠ - وقامت عدة منظمات غير حكومية بدور تكميلي هام في برامج الحكومة من خلال التوسع في برامج التدريب في مجال "التثقيف الأبوي"، وإنشاء مآوي وتقديم خدمات لإسداء المشورة للنساء اللاتي يتعرضن للضرب أو سوء المعاملة، وبرامج للبحث والتوثيق والتعليم العام. وأنشئت أيضاً مؤسسة مركز المرأة للمراهقات وتوسعت إمكانات وصولها إلى المناطق الريفية. وقد أمكن لهذا البرنامج الذي يقدم المساعدة إلى الحوامل من فتيات المدارس لمواصلة تعليمهن وتعلم مهارات الأمومة والمهارات المهنية، والذي يشجع

أيضا على مشاركة "صغار الآباء" في رعاية أبنائهم، أن يحقق نجاحا جديرا بالاعتبار. وقد انخفض عدد حالات الحمل أثناء الدراسة فيما بين الفتيات في المدارس الثانوية اللاتي يتوجهن إلى المركز. وتمكنت أيضا الكثير من الشابات من استكمال تعليمهن وممارسة حياة عملية ناجحة. وحقت مشاريع أخرى مثل مشروع الأمهات المراهقات نجاحا مماثلا.

٢١ - وتشمل المنظمات غير الحكومية المشاركة في هذه الأنشطة ما يلي:

(أ) رابطة المنظمات النسائية في جامايكا التي تأسست في عام ١٩٨٧ بوصفها المنظمة الأم لتنسيق ورصد أنشطة المنظمات النسائية على نطاق الجزيرة. وقامت بتنظيم المؤتمر الثالث لعموم الجزيرة المعني بالمرأة في عام ١٩٩٢.

(ب) اللجنة السياسية للمرأة التي أنشئت عام ١٩٩٢ وبادرت بالاضطلاع بأنشطة لإعداد المرأة وتسهيل اشتراكها في الشؤون السياسية النيابية.

(ج) تعاونية سانت بيتر كليفر الإسكانية للمرأة وهي جماعة للمساعدة الذاتية بدأت نشاطها في الثمانينات لتوفير مساكن للنساء ذوات الدخل المنخفض، وبالدرجة الأولى للعاملات في المنطقة الحرة في كينغستون. واندمجت تعاونية أخرى لإسكان المرأة على غرار هذا النموذج في مجموعة سانت بيتر كليفر منذ ذلك الوقت.

(د) الجمعية النسائية للبناء التي تُدرّب المرأة على مهارات البناء وتقدم لها المساعدة في الحصول على فرص للعمل.

٢٢ - وفي حالة حدوث أي تمييز ضد المرأة فيما يتعلق بتمتعها بالحقوق والحريات الأساسية، يمكن التقدم بطلب بموجب المادة ٢٥ من الدستور إلى المحكمة العليا التماسا للإنصاف. ويمكن استئناف الحكم الصادر عن المحكمة العليا لدى محكمة الاستئناف.

دال - آليات تعزيز النهوض بالمرأة

٢٣ - حققت المنظمات غير الحكومية المشار إليها في الفقرة ٢١ فائدة كبيرة في تعزيز النهوض بالمرأة. وثمة منظمات غير حكومية أخرى لم يرد ذكرها في تلك الفقرة وحققت أيضا فائدة في هذه العملية، وهي:

(أ) مجلس الخدمات الاجتماعية التطوعية، وهو منظمة أم لجميع المنظمات غير الحكومية وتوفر التنسيق والتدريب لمجموعة متنوعة من المنظمات من بينها منظمات ذات برامج خاصة بالمرأة.

(ب) جمعية سيسترن للمسرح، وهي جماعة نسائية شعبية بدأت نشاطها في عام ١٩٧٧، وتستخدم المسرحيات لحشد النساء والجماعات المجتمعية حول القضايا موضع الاهتمام. وتوسع البرنامج ليشمل:

١١' جمعية سيسترن للبحث، وهي تضطلع بأبحاث ونشر معلومات وخاصة من خلال الرسائل الإخبارية.

١٢' جمعية سيسترن للمنسوجات، وهي بمثابة مشروع لتوليد الدخل عن طريق صنع مطبوعات نسجية وقمصان مطبوعة عن موضوعات من أعمال المسرح.

٢٤ - قام مكتب شؤون المرأة بإعداد بيان بالسياسة الوطنية بشأن المرأة، إستجابة للاستراتيجيات المرتقبة، وأقرته الحكومة في تموز/يوليه ١٩٨٧. وعمل المكتب على تنفيذ مبادرات السياسة من خلال برامج للتعليم العام وغيرها من البرامج، ومن خلال مشاريع الاتصال والمشاريع المشتركة مع الوزارات المختصة في الحكومة، من أجل كفالة المساواة بين الجنسين وتحقيق المشاركة والتنمية للمرأة.

هـ - إنفاذ أحكام الاتفاقية

٢٥ - باستثناء أية أحكام تتعلق بالقانون الدولي العرفي، لا يمكن الاحتكام مباشرة إلى أحكام الاتفاقية ولكنها تنفذ من خلال تشريعات وطنية. وسوف يناقش ذلك بمزيد من التفصيل في إطار المادة ٢ وفي مواضع أخرى من التقرير.

ثانيا - معلومات تتعلق بمواد الاتفاقية

المادة ١

٢٦ - لا يوجد تعريف "لتمييز ضد المرأة" في مختلف القوانين التشريعية التي أقرها برلمان جامايكا. غير أن مفهوم التمييز يرد بيانه في الدستور الذي ينص على عدم التمييز بسبب العرق أو الموطن الأصلي أو الآراء السياسية أو اللون أو العقيدة أو الجنس، لدى التمتع بالحقوق والحريات الأساسية (المادة ١٣، الفصل الثالث من دستور جامايكا).

المادة ٢

٢٧ - سبقت الإشارة إلى الأحكام المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية بموجب المادة ١ من الدستور. ويتمتع جميع الجامايكيين، وفقا للدستور، بالحقوق والحريات الأساسية بغض النظر عن عوامل مختلفة من بينها الجنس. ويشير التقرير الأولي لجامايكا بشأن الاتفاقية (CEDAW/C/5/Add.38) أيضا إلى المادة ٤ من

القانون المفسر الذي ينص على أن الصياغة اللغوية التي تستعمل الجنس المذكر تتضمن أيضا الإناث في جميع التشريعات ما لم ينص على غير ذلك. وعليه فإن الحقوق التي يمنحها التشريع أو الواجبات التي يفرضها تنطبق بالتساوي على الرجل والمرأة ما لم ينص على غير ذلك بالتحديد.

٢٨ - والتمييز معاقب عليه عندما ينهض الدليل على اعتزامه أو حدوثه ووفقا لهذه السياسة، صدرت عدة قوانين في هذا الشأن. وأولى هذه القوانين مشمولة بالتقرير السالف الذكر وتشمل ما يلي:

(أ) قانون المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة - صدر هذا القانون في عام ١٩٧٥ ويحظر دفع أجر للمرأة أقل من أجر الرجل نظير القيام بعمل مماثل؛

(ب) قانون أجازة الأمومة - صدر هذا القانون في عام ١٩٧٩ ويهدف إلى حماية وضع المرأة العاملة أثناء الحمل؛

(ج) قانون لوائح جوازات السفر - تم تعديل هذا القانون ليمنح المرأة حقوقا متساوية مع الأب فيما يتعلق بالموافقة على إصدار جوازات سفر لأطفالها.

٢٩ - وتشمل التشريعات الصادرة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ما يلي:

(أ) قانون القضايا الزوجية لعام ١٩٨٩ - ألغى هذا القانون الأسباب القديمة للطلاق، وأحل محلها السبب الوحيد وهو فسخ الزواج الذي يتعذر إصلاحه. وأجرى القانون أيضا عددا من التغييرات الأخرى الرامية إلى استكمال القانون المتعلق بالقضايا الزوجية، ومنها ما يهتم المرأة بصفة خاصة، كما يلي:

١١' إلغاء دعوى الزوج للمطالبة بتعويض عن الأضرار الناجمة عن الزنا. وكانت هذه الدعوى تستند إلى مفهوم أن المرأة ملك لزوجها.

١٢' لأغراض إجراءات القضايا الزوجية، يحدد محل إقامة المرأة المتزوجة كما لو كانت امرأة وحيدة. وبالتالي، أجري تعديل للقاعدة القانونية العامة التي تقضي بأن يكون محل إقامة المرأة هو محل إقامة زوجها.

١٣' تمنح المادة ١٠ من القانون المحكمة العليا سلطة إصدار أمر مانع أو أمر آخر بشأن التماس أي من الزوجين لأغراض معينة، بما في ذلك "من أجل الحماية الشخصية لطرف في الزواج أو أي طفل له صلة".

(ب) قانون الوراثة (نفقة للمعاليين) لعام ١٩٩٣ - يمنح هذا القانون الحق لأفراد أو معاليين في أسرة المتوفي في التقدم إلى المحكمة بطلب للحصول على نفقة من تركة المتوفي استنادا إلى أن توزيع

التركة حسب شروط وصية المتوفي أو القانون المتعلق بانعدام الوصية لم يذكر هذه النفقة. والزوجة في القانون العام هي من بين الأشخاص الذين يحق لهم ذلك.

(ج) قانون الجنسية الجامايكية (المعدل) لعام ١٩٩٣ - يحقق هذا القانون أمرين على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لهذه المادة. وينص القانون على:

١٠ إعادة اكتساب الجنسية الجامايكية للأشخاص الذين تخلوا عنها

١١ منح الجنسية الجامايكية في حالة التبني المشترك لقاصر متبنى عندما يكون أي من المتبنين مواطناً جامايكياً.

والنص الوارد في الفقرة ١٠ يفيد بصفة خاصة المرأة المتزوجة من أجنبي والتي تضطر إلى التخلي عن جنسيتها الجامايكية وفقاً للقانون المعمول به في بلد إقامة زوجها. ويمنح النص الوارد في الفقرة ١١ الحق للطفل المتبنى في الحصول على الجنسية الجامايكية من خلال أي من الأم أو الأب الذي تبناه، وهو تدبير مرافق لقانون الجنسية لعام ١٩٩٣.

(د) قانون العنف المنزلي وقّع هذا القانون في عام ١٩٩٦. وبموجبه يجوز للزوجة التي وقع عليها العنف المنزلي أو التي من المرجح أن يمارسه في حقها المدعى عليه، التقدم بطلب إلى القاضي المقيم:

ويتيح تعديل لنص في القانون لطرف ثالث أيضاً أن يتقدم بهذا الطلب نيابة عن الزوجة التي يساء معاملتها إذا كانت تخشى القيام بذلك.

كذلك يتيح القانون لطرف أن يحصل على الحماية قبل ارتكاب الجريمة ويمكنه أن يحظر على المدعى عليه (الشخص الذي يلتمس الطالب صدور أمر ضده)، من خلال أمر من المحكمة، أن يدخل في أي منطقة محددة في الأمر أو يبقى فيها. وينص القانون أيضاً على أنه يمكن منع المدعى عليه من التحرش بالمدعى بأن يقوم بما يلي:

١٠ مراقبة أو ملازمة محل إقامة الأسرة المعيشية أو مكان عمل أو تعليم المدعى؛

١١ أو متابعة المدعى أو ملاحقته في أي مكان؛

١٢ أو إجراء مكالمات تليفونية متواصلة مع المدعى؛

٤' أو استخدام لغة خارجة أو ممارسة سلوك تجاه المدعي بطريقة تنطوي طبيعتها أو درجتها على التسبب في مضايقة المدعي أو تسفر عن إساءة معاملته.

المادة ٣

٣٠ - يتواصل اتخاذ الخطوات، بما في ذلك التشريعات، التي من شأنها التشجيع على الإدماج الكامل للمرأة في عملية التنمية وضمان تمتعها بحقوق الإنسان والحريات الأساسية على قدم المساواة مع الرجل. وقد سبقت الإشارة في هذا التقرير إلى بعض هذه التدابير (انظر الفقرات ١٩ - ٢٥ والمادة ٢)، التي تستخدمها جامايكا لتحقيق هدف الإدماج الكامل.

٣١ - تنعكس "التدابير المناسبة" لكفالة ممارسة حقوق الإنسان والتمتع بها في اشتراك المرأة في العملية السياسية واتخاذ القرار. وقد ازدادت هذه المشاركة بشكل معتدل، هي والوعي بالحاجة إلى تهيئة بيئة يمكن للمرأة في ظلها أن تشارك بقدر أكبر من الفعالية. غير أنه ما زال يتعين بذل الكثير نظرا لاستمرار تهميش المرأة، وخاصة في أكثر المناصب نفوذا في جامايكا. وواقع الأمر أن عدد النساء المشاركات في قرارات رسم السياسات ما زال منخفضا. ومنذ استقلال جامايكا، على سبيل المثال، في عام ١٩٦٢، لم تعمل المرأة إلا كقائمة بأعمال الحاكم العام أو رئيس الوزراء عند غيابهما.

٣٢ - وعلى الرغم من ذلك، فإن بيان السياسة الوطنية بشأن المرأة (انظر الفقرتين ١٧ و ٢٥) يمثل معلما رئيسيا في كفالة النهوض بالمرأة. وتشمل أهداف الوثيقة، في جملة أمور، ما يلي:

١' الاعتراف بالمستويات العالية الحالية للبطالة فيما بين النساء، وأن عمل المرأة ودخلها يؤثران تأثيرا مباشرا على مستويات معيشة الأطفال؛

٢' الاعتراف بأن كثيرا من مجالات العمل التي تهيمن عليها المرأة هي أيضا مجالات ذات أجور منخفضة وظروف عمل هزيلة؛

٣' الاعتراف بأن ترتيبات الرعاية السليمة للطفل لا تزيد فحسب من كفاءة النساء العاملات ولكنها أيضا تمثل استثمارا في مجال الأطفال وفي مستقبل جامايكا؛

٤' الاعتراف بأن الإصلاحات القانونية والإدارية ما زالت مطلوبة من أجل تحقيق حماية ومعاملة مناسبتين للمرأة بموجب القانون؛

٥' الاعتراف بأن المرأة تنفرد بقدرتها على إنجاب الأطفال وأن كثيرا من نساؤنا مازلن بلا وعي ولا حول لهن في السيطرة على عدد مرات الحمل بما ينطوي عليه ذلك من آثار ضارة لهن ولأسرهن.

٣٣ - ويواصل مكتب شؤون المرأة التابع للحكومة تحقيق فرص الحصول على التعليم والتدريب والعمل، وتشارك في ذلك أيضا مختلف المنظمات غير الحكومية المشار إليها في الفقرتين ٢١ و ٢٣. كما أن مركز أزمات المرأة الذي أنشئ في عام ١٩٨٥ لتوفير ملجأ مؤقت وإسداء المشورة للمرأة ضحية العنف المنزلي، ومؤسسة مركز المرأة للمراهقات الذي يقدم المساعدة للحوامل من فتيات المدارس من أجل مواصلة تعليمهن وتعلم مهارات مهنية ووالدية، يشكلان مؤسستين تشاركان أيضا في مهمة تعزيز النهوض بالمرأة والإشراف عليه.

المادة ٤

تدابير خاصة مؤقتة

٣٤ - اعترافا بأنه من أجل إقامة المساواة قد يكون من الضروري اتخاذ تدابير تنطوي على تمييز بشكل إيجابي، توجه الأولويات الراهنة لمكتب شؤون المرأة نحو النساء الشابات (١٤ - ٢٤ سنة) والعجائز والعمالات بالمنازل. وتشمل هذه الأولويات: التعليم والتدريب على مهارات غير تقليدية من أجل خفض مستويات البطالة، وخاصة فيما بين النساء الشابات فضلا عن التدريب الذي يراعي الفوارق بين الجنسين.

٣٥ - ويجري استخدام حلقات العمل والمواد السمعية - البصرية لتحقيق هذه الأهداف.

٣٦ - وتم وضع قائمة مرجعية للرصد المتعلق بنوع الجنس لاستخدامها في تقييم المشاريع الإنمائية المتعلقة بمراعاة الفوارق بين الجنسين. غير أن اللجنة التحضيرية الوطنية لجاماكا تفيد أن استخدام هذه القائمة محدود وأنه لم يوضع تقييم لفعاليتها.

٣٧ - وشملت أيضا خطة التنمية الوطنية الخمسية لجاماكا ١٩٩٠ - ١٩٩٥ عنصرا بشأن المرأة. وفي المناقشة المتعلقة بميزانية ١٩٩٧/٩٦، أعلن رئيس الوزراء عن اتجاه نية الحكومة إلى إنشاء لجنة معنية بنوع الجنس والمساواة الاجتماعية. وتم أيضا تشكيل لجنة توجيهية ضمن وحدة دعم الشرطة التابعة لمكتب رئيس الوزراء للتوصية بإطار عمل يمكن من خلاله تحقيق المساواة بين الجنسين بوصفها هدفا للسياسة الاجتماعية وعملية تمكينية يمكن أن تتواصل على مر الزمن. وتعمل اللجنة في وقت واحد مع المنظمات الحكومية لإدماج نوع الجنس والمساواة الاجتماعية في أجهزتها وقدمت تقريرا مؤقتا إلى البرلمان سوف تتولى دراسته لجنة الموارد البشرية التابعة للحكومة.

حماية الأمومة

٣٨ - ينطوي قانون أجازة الأمومة الذي تناوله التقرير الأولي لجاماكا بالنقاش على توفير حماية، إلى حد ما، لحقوق العمل بالنسبة للحوامل من النساء. وبالإضافة إلى ذلك، يشير التقرير الأولي أيضا إلى المادة ٦٥ التي تم بموجبها تعديل قانون التعليم بحيث توفر أجازة أمومة للمدرسات. ولم يشر في هذا التقرير وإن كان ذلك قائما منذ ١٩٧٩ إلى منح علاوة أمومة للمشتغلات بالمنازل بموجب مشروع التأمين الوطني.

وتعد المشتغلات بالمنازل أسوأ فئات العاملين بأجر في جامايكا ويهدف هذا المشروع إلى تقديم مساعدة مالية إليهن أثناء فترة الحمل.

٣٩ - ويحق للنساء اللاتي يمارسن الرضاعة الطبيعية الحصول على مساعدة مالية بموجب البرنامج الوطني للطوايح الغذائية.

٤٠ - وتقدم حكومة جامايكا أيضا من خلال شبكة للمراكز الصحية على نطاق الجزيرة، خدمات شاملة لرعاية الأم والطفل تشمل خدمات ما قبل الولادة وأثنائها وبعدها، وصحة الطفل، والتحصين، وتنظيم الأسرة.

المادة ٥

٤١ - يبرز التقرير في مواضع أخرى منه الخطوات العملية التي تتخذها الحكومة والمنظمات غير الحكومية للتأثير في الاتجاهات النمطية والتوقعات المتعلقة بالمرأة. ويشمل ذلك المحاولات التي يبذلها مكتب شؤون المرأة لتثقيف الجمهور وتوعيته بالفوارق بين الجنسين (انظر الفقرات ٣٥ - ٣٧).

المادة ٥ (أ)

٤٢ - كما ورد في التقرير الأولي لجامايكا عن الاتفاقية، فإنه من بين التدابير المتخذة لمكافحة فكرة دونية الأنثى والقضاء على الصور النمطية لدور المرأة ما يلي: وضع مناهج دراسية ملائمة؛ وبذل جهود للتوعية لدى وسائل الإعلام (بما فيها عدم استخدام الإعلانات التي تميز بين الجنسين)؛ واستخدام المسرحيات ولا سيما من خلال فرق مثل فرقة مسرح سيسترز، وهو أحد المشاريع الأصلية لمكتب شؤون المرأة.

٤٣ - ويتناول دستور جامايكا لعام ١٩٦٢ مسألة التحييزات القائمة على فكرة الدونية، فضلا عن مسؤولية تنشئة الطفل. وبدأت في عام ١٩٩٤ عملية للإصلاح الدستوري، وكانت مسألة وضع مبادئ توجيهية واضحة للقضاء على التمييز ضد المرأة من بين التغييرات المشمولة بالنظر.

٤٤ - والفكرة المتداولة عن السياسة والسياسيين هي من نوع لا يشجع عددا من النساء على دخول معترك السياسة. والفكرة القاطنة بأن السياسة فاسدة وشريرة ووقف على الرجل، فضلا عن تكاليف الوصول إلى العملية السياسية، كل ذلك يسفر عن مشاركة عدد قليل جدا من النساء. وعلى الرغم من أن النساء يشكلن غالبية العاملين في مجال السياسة، فإن قليلا جدا منهن يشاركن على مستوى اتخاذ القرار.

٤٥ - وتؤكد المقابلات مع النشاطات من السياسيات على مستوى القواعد الشعبية، والمناقشات الجارية في المشاورات الوطنية، أن مشاركة المرأة في السياسة تقتصر بشكل حصري تقريبا على إدارة شؤون

98-07571

٤٩ - وتشمل الغايات والأهداف الاستراتيجية التي حددتها اللجنة التحضيرية الوطنية في عام ١٩٩٤ بالنسبة للمستقبل ما يلي:

(١) إدراج العوامل المتعلقة بنوع الجنس في سياسة التعليم وتخطيطه وبرمجته من أجل القضاء على التمييز الجنسي في التعليم والتدريب في المناهج الدراسية للمدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى، وخاصة كليات التربية.

(٢) ينبغي لوزارة التعليم والثقافة وضع سياسة لكفالة قبول البنات والبنين على قدم المساواة في المدارس الثانوية. وتنطوي الامتحانات العامة للقبول، كما هي قائمة حالياً، على تمييز ضد البنات اللاتي وإن كن يحصلن على درجات عالية إلا أنهن لا يتمكن من الالتحاق بالمدارس بسبب السياسة التي ترمي إلى الحفاظ على نسبة ١:١ تقريباً بين الذكور والإناث في المدارس الثانوية.

(٣) ينبغي للوزارة أيضاً أن تضع سياسات وأهداف فاعلة من أجل تغيير البرمجة التقليدية القائمة على التمييز الجنسي في برامج التعليم المهني في كل من المؤسسات التعليمية النظامية وغير النظامية. ويتعين ربط برامج التدريب بفرص العمل التي تتحدد من خلال تخطيط الموارد البشرية. ومن الأهمية بمكان توفير التعليم والتدريب غير النظاميين للمرأة في المناطق الريفية.

٥٠ - وكان لأجهزة الإعلام أثر تدميري في مفهوم الأنثى على مدى سنوات مع عرض جسد المرأة في أغلب الأحيان للترويج للسلع. غير أن العقد الماضي شهد تحسناً جوهرياً في تصوير المرأة. وخلال الثمانينات، تم إفراة مساحة لقضايا المرأة في أجهزة الإعلام المطبوعة. وبدأت صحيفة "غليز" اليومية نشر صفحة إسبوعياً عن المرأة، كما يتضمن الملحق الأسبوعي لصحيفة "فلير" والمعروف باسم "جاماكا ريكورد"، (وكان في السابق صحيفة جاماكية يومية)، مقالات عن المرأة، وبذل جهد واضح في مجال الإعلان لعرض صور للمرأة تتميز بالإيجابية والحيوية.

٥١ - وقد ظهر مزيد من الضيوف من النساء في أجهزة الإعلام المرئية في برامج تتناول قضايا المرأة وتتيح تلقي مكالمات هاتفية من نساء يطلبن المشورة والمعلومات. وتحولت تدريجياً الأحاديث الإذاعية التي بدأت بضيوف أغلبهم من الرجال إلى ضيوف نسائية أيضاً. وأدى ذلك إلى زيادة عدد المكالمات الهاتفية الواردة من النساء ومشاركتهن في المناقشات الجارية حول القضايا الوطنية والمجتمعية التي تمس حياتهن.

٥٢ - وقد نظمت دراسة للمرأة في أجهزة الإعلام الكاريبية من خلال المعهد الكاريبي للإعلام في مونا في عام ١٩٩٣. وتزيد الدراسة بما يلي:

(أ) تركيب هرمي للعاملات في أجهزة الإعلام حيث يتواجد معظمهن عند القاعدة ويعملن كمندوبين ومقدمي برامج ومحررين، وقليل منهن في الإدارة المتوسطة أو العليا أو في مناصب رسم السياسات. وأكدت الدراسة أيضاً أنه على الرغم من أن كثيراً من النساء يعملن في أجهزة الإعلام

فإن فرص وصولهن إلى عضوية مجالس الإدارات متدنية، ولا يصل إلى هذا المستوى أكثر من ٢٠ أو ٣٠ في المائة إلا في النادر.

(ب) ينعكس التنميط الجنسي في وجود عدد ضئيل من المهندسات والتقنيات ومشغلات الكاميرات، وعدد قليل من النساء في الألعاب الرياضية والتصوير والرسوم المتحركة.

(ج) تمييز مؤسسي مثل ساعات العمل الطويلة التي لها أثر سلبي على مسؤوليات الأسرة "وضغط نفسي من الرجال في المؤسسة" وخاصة بالنسبة للنساء في مراكز اتخاذ القرار. وتؤثر هذه العوامل تأثيراً سلبياً على فرص الترقى لدى النساء.

(د) محتوى نمطي (المطبوعات والإعلام المرئي والإعلان). وثمة توافق في الآراء على أنه تزداد بانتظام قضايا المظهر البدني والعنف والجريمة والعروض التي تصور المرأة، في حين تحظى القضايا الرئيسية مثل الحقوق القانونية والأبوة والقضايا المالية وتنظيم الأعمال بتغطية أقل انتظاماً.

٥٣ - وتشكلت في عام ١٩٨٧ الجمعية النسائية لرصد أجهزة الإعلام. وهي مشروع للبحث تضطلع به جمعية سيسترن للأبحاث وتشير إلى العنف ضد المرأة على الأصعدة الشخصية والمجتمعية والوطنية على أنها تشكل عائقاً خطيراً للتنمية. وبسبب هذه الدراسة تم تشكيل مجموعة لرصد أجهزة الإعلام وتقييم الصلة بين العنف والرسائل السافرة والضمنية التي تزداد في البرامج والعروض الإعلامية. ومن بين أهداف الجمعية النسائية لرصد أجهزة الإعلام ما يلي:

(أ) استحداث مهارات لنقد أجهزة الإعلام، وخاصة فيما يتعلق بأدوار الجنسين.

(ب) السعي لدى مديري البرامج لضمان عدم إذاعة أو نشر مواد توحى بالعنف أو تتغاضى عنه أو تشجعه.

(ج) السعي لدى المعلنين لضمان التزامهم بميثاق عملهم.

٥٤ - وقامت الرابطة الصحفية لجامايكا في عيدها الخمسين بتعيين أول رئيسة لها في عام ١٩٩٣.

٥٥ - ودخلت سوق الإعلام محطات إذاعية جديدة ومحطة تليفزيونية جديدة، وأتاحت هذه المحطات فرصاً أمام المرأة في الإدارة. ويشارك عدد من النساء في إدارة هذه الشركات أكبر من عددهن في دور الإعلام القديمة.

المادة ٥ (ب)

٥٦ - يشترك المجلس الوطني لتنظيم الأسرة ومكتب شؤون المرأة بنشاط في برامج ترويجية لتوعية الجمهور بواجبات الأبوين والمسؤولية المتكافئة لكل منهما في تنشئة وتربية الأطفال. وتسعى كلتا المنظمتين إلى تعزيز استقرار الأسرة وحماية الأطفال، فضلا عن إدماج الآباء في عملية الرعاية الأبوية.

المادة ٦

٥٧ - يعالج قانون الجرائم الواقعة على الأشخاص استغلال المرأة من خلال الاتجار والبغاء، وينص القانون على جملة أمور منها:

"كل من يختطف امرأة أيا كان عمرها أو يحتجزها رغم إرادتها بقصد الزواج أو الاتصال الجنسي بها، أو يحملها على الزواج أو الاتصال الجنسي بأي شخص آخر، يكون مرتكبا لجناية، وإذا ما أُدين سوف يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز ١٤ عاما مع الأشغال الشاقة أو بدونها"

٥٨ - وينص القانون أيضا على ما يلي:

"كل من يأخذ أو يتسبب في أخذ فتاة غير متزوجة ودون سن السادسة عشرة من عصمة أبيها أو أمها ورغم إرادة أي منهما أو أي شخص آخر يتولى رعايتها من الناحية القانونية، يكون مرتكبا لجناية، وإذا ما أُدين سوف يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة أو بدونها"

٥٩ - ويتضمن قانون الجرائم الواقعة على الأشخاص أيضا نصا يتعلق بالبغاء. ووفقا للقانون فإن أي شخص:

"(أ) يُحرض أو يحاول تحريض أي فتاة أو امرأة دون سن الثامنة عشرة، ولا يعرف عنها أنها بغي أو فاسدة، على الاتصال الجنسي غير المشروع، سواء داخل الجزيرة أو خارجها، بأي شخص آخر؛ أو

"(ب) يُحرض أو يحاول تحريض أية امرأة أو فتاة على أن تحترف البغاء سواء داخل الجزيرة أو خارجها؛ أو

"(ج) يُحرض أو يحاول تحريض أية امرأة أو فتاة على مغادرة هذه الجزيرة، بقصد أن تصبح بغيًا، أو نزيلة دار للبغاء في مكان آخر، أو تتردد عليها؛ أو

"(د) يُحرض أو يحاول تحريض أية امرأة أو فتاة على ترك مكان سكنها المعتاد في هذه الجزيرة (على ألا يكون هذا المكان داراً للبقاء)، بقصد أن تصبح، لأغراض البقاء، نزيلة دار للبقاء أو تتردد عليها داخل الجزيرة أو خارجها، يكون مرتكباً لجنته، وإذا ما أُدين سوف يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة أو بدونها".

٦٠ - ولن يُدان أي شخص بأية جريمة بموجب هذه المادة بشهادة شاهد واحد ما لم تعزّز هذا الشاهد واقعة مادية مشفوعة ببينة تدين المتهم.

المادة ٧

٦١ - يتمتع كل مواطن في جامايكا، بصرف النظر عن الجنس أو العنصر أو الرأي السياسي أو اللون أو العقيدة، بحق المشاركة في إدارة الشؤون العامة سواءً بطريقة مباشرة أو من خلال ممثلين ينتخبون في انتخابات حرة. ويتمتع كل مواطن أيضاً بحق التصويت والانتخاب ليشغل منصباً سياسياً في انتخابات ينص الدستور على إجرائها مرة كل خمس سنوات على الأقل.

٦٢ - ويقضي قانون التجريد من الأهلية بسبب الجنس بعدم شرعية إبعاد المرأة من الوظائف العامة أو المدنية أو القضائية بسبب جنسها أو حالتها الزوجية.

٦٣ - غير أنه من الجدير بالذكر أن هناك شروطاً تتعلق بالسن بالنسبة للأشخاص الذين ينتخبون لشغل مقعد في مجلس النواب وكذلك الأشخاص الذين لهم حق التصويت. ذلك أن المادة الثالثة (٣) أ من قانون تمثيل الشعب تنص على أنه لا يحق لأي شخص أن يُدلي بصوته إذا كان عمره دون ١٨ سنة. وتُحظر المادة ٣٩ من الدستور أي شخص دون سن ٢١ من أن يكون عضواً في مجلس الشيوخ أو مجلس النواب.

٦٤ - وعلى الرغم من قلة عددهن، فإن النساء يشاركن في العملية السياسية في جامايكا. وتبرز الإحصاءات التالية ما يلي:

- يوجد في جامايكا ١٤ أمينا، واحد لكل وحدة إدارية، مسؤول عن تمثيل الحاكم العام في الوحدة المعنية. ومن هؤلاء الأمناء الأربعة عشر، ١٣ من الذكور، وواحدة من الإناث.

- ومن بين العمد الثلاثة عشر، الذين يمثلون أيضاً الوحدات الأربع عشرة، ٣ من الإناث.

- وفي عام ١٩٩٤، كان هناك ٢٤ امرأة من بين ١٨٧ مستشاراً محلياً للحكومة.

- ينقسم برلمان جامايكا إلى فرعين، مجلس الشيوخ أو المجلس الأعلى، ومجلس النواب أو المجلس الأدنى. ويتألف مجلس الشيوخ من ٢١ عضواً معيناً، بما في ذلك رئيس المجلس، في حين يتألف مجلس النواب من ٦٠ عضواً منتخباً.
- وكان رئيس مجلس الشيوخ في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ امرأة، بينما كان ثلاثة من الشيوخ العشرين المتبقين من النساء. ومن ناحية أخرى، ضم مجلس النواب في حزيران/يونيه ١٩٩٦، ٦ من النساء.
- وعقب انتخابات كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، أدت امرأة اليمين بوصفها أول رئيسة لمجلس النواب، في حين أن منصب الوكيل في البرلمان الأخير تولته أيضاً امرأة.
- ٦٥ - وثمة تصور في جامايكا بأن النساء يحزرن تقدماً سريعاً في سلك المناصب الإدارية. غير أن الواقع يفيد أن من بين كل ١٠٠ امرأة عاملة يوجد نحو ثمان فقط يشغلن نوعاً من المناصب الإدارية وتوجد نسبة لا بأس بها من هذا العدد في التعليم والتمريض.
- ٦٦ - وأصبحت المرأة الآن أكثر ظهوراً في النقابات العمالية. ويكشف تقرير لعام ١٩٩٤ عن وضع المرأة في جامايكا عن أن معهد التعليم النقابي بجامعة الهند الغربية تعمل به امرأة مسؤولة عن الإشراف العلمي وتشارك في برامج التعليم والتدريب للنساء في النقابات العمالية. ويكشف التقرير أيضاً أن عدد الفنيين من النساء والمشاركات في قطاع الأعمال قد ازداد بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٣.
- ٦٧ - وتشارك المرأة بنشاط أيضاً في المنظمات غير الحكومية مثل اللجنة السياسية النسائية التي تتولى إعداد المرأة للدخول في معترك الحياة العامة والسياسية.

المادة ٨

- ٦٨ - لدى المرأة في السلك الخارجي الجامايكي فرصة متكافئة مع الرجل للوصول إلى المناصب الدبلوماسية والدولية عندما تمتلك المؤهلات والخبرة الفنية اللازمة.
- ٦٩ - ونسبة النساء إلى الرجال على مختلف المستويات في السلك الدبلوماسي (فئة الخدمة الخارجية) هي كما يلي:

النسبة (%)		المستوى	الرتبة
رجل	إمرأة		
٧٠	٣٠	إدارة تنفيذية	سكرتير دائم رؤساء بعثات مديرون رئيسيون (الرتبة ٧) (الرتبة ٨)
٦٠	٤٠	إدارة عليا	رؤساء بعثات مديرون (الرتب ٥ و ٦ و ٧)
٢٢	٧٧	إدارة متوسطة	نواب مديرين نواب رؤساء بعثات موظفو الخدمة الخارجية (الرتبتان ٣ و ٤)
٢٧	٧٣	إداريون مبتدئون	موظفو الخدمة الخارجية (الرتبتان ١ و ٢)

٧٠ - وبالإضافة إلى ذلك، يوجد نص في لوائح الخدمة الخارجية يتيح تعيين الزوجين في مقر واحد ضمن الخدمة الخارجية الجامايكية حيثما أمكن وكان ذلك مناسباً.

٧١ - ونسبة النساء إلى الرجال في منصب رؤساء البعثات الدبلوماسية لجامايكا في الخارج هي كما يلي:

٣٨٪ نساء و ٦٢٪ رجال

وبغض النظر عن هذه الأرقام تعني وزارة الخارجية بإيلاء اعتبار متساو لكل من المرأة والرجل على أساس المؤهلات والخبرة واحتياجات الوزارة في شغل المناصب الشاغرة ضمن السفارات والمفوضيات السامية لجامايكا في الخارج.

المادة ٩

٧٢ - قطعت التعديلات للقوانين الجامايكية للجنسية والمواطنة (١٩٩٢) شوطاً طويلاً في كفالة حق المرأة في اكتساب جنسيتها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها:

قانون المواطنة الجاماكية (التعديل) لعام ١٩٩٣

(أ) يقضي بإعادة اكتساب الجنسية الجاماكية للأشخاص الذين تخلوا عنها

(ب) يمنح الجنسية الجاماكية في حالة التبني المشترك، لقاصر مشمول بالتبني إذا كان أي من المتبنين مواطناً جامايكياً

ويفيد النص الوارد في (أ) بصفة خاصة المرأة التي تتزوج من أجنبي وتضطر إلى التخلي عن جنسيتها الجاماكية وفقاً لقانون بلد إقامة زوجها. وبموجب النص الوارد في (ب) يحق للطفل المتبنى الحصول على الجنسية الجاماكية من خلال أي من أمه أو أبيه الذي تبناه وهو تدبير مرافق لقانون الجنسية (التعديل الدستوري) لعام ١٩٩٣.

قانون الجنسية (التعديل الدستوري) لعام ١٩٩٣

٧٣ - ينص هذا القانون باختصار على أنه يحق للشخص المولود خارج جاماكا الحصول على الجنسية الجاماكية من خلال أي من أبويه، وعلى حق الرجل الذي يتزوج من امرأة جاماكية في اكتساب الجنسية الجاماكية من خلال التسجيل. وقد أزال هذا التعديل نوعاً من عدم التوازن بين الجنسين فيما يتعلق بقدرتهما على نقل الجنسية الجاماكية إلى أبنائهما المولودين خارج جاماكا وحق الزوجين في الجنسية الجاماكية بسبب الزواج. وهذا عكس قانون الجنسية القديم الذي كان الأب بموجبه هو الشخص الوحيد الذي يمكن من خلاله منح الجنسية - الأبناء بالنسب، والزوجة بالحق في التسجيل.

المادة ١٠

٧٤ - على الرغم من حدوث عدد من التغييرات في قطاع التعليم منذ عام ١٩٨٥، فإن التخطيط لهذه التغييرات وتنفيذها لم يسترشداً بأي تحليل يتعلق بنوع الجنس، ومن ثم لم توضع أحكام معينة بالنسبة للطالبات مقابل الطلبة. كذلك لم يجر أي تحليل لآثار نوع الجنس على المشروعات المضطلع بها التي قد توفر معلومات عن الفروق بين البنات والبنين في المبادرات التي تم تنفيذها. غير أن بعض هذه المبادرات هي كما يلي:

(أ) تحويل بعض المدارس الثانوية الجديدة إلى مدارس عليا. ويرمي مشروع حكومة جاماكا للارتقاء بمستوى المدارس الثانوية إلى الارتقاء بمستوى ٧٩ مدرسة ثانوية جديدة إلى مدارس عليا من خلال الارتقاء المادي وتدريب المعلمين وإعادة التصنيف.

(ب) بدأ في عام ١٩٨٩ تنفيذ مشروع لتنمية الموارد البشرية من أجل تحسين نوعية التعليم في المرحلة قبل الابتدائي والتعليم الأساسي، وتقديم الخدمات التعليمية، وتشجيع المزيد من المجتمعات المحلية على المشاركة في التعليم ودعم مختلف الجوانب المتعلقة به. ويمثل برنامج التعليم الابتدائي (جامايكا/وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة) الذي بدأ تنفيذه في عام ١٩٩١ دعماً لهذا المشروع وينطوي أيضاً على تقديم مساعدة مالية لتجديد المدارس والأخذ بنظام استئجار الكتب وتوفير منح تعليمية. وتشمل بعض عناصر هذا المشروع ما يلي:

١١ برنامج النهوض بتعليم الطفولة الذي قدم مرافق مادية محسنة إلى ٢٠٠ مدرسة للمرحلة قبل الابتدائية، و ٣١٥٠ مدرساً، كلهم من النساء تقريباً، مع تدريب أثناء العمل.

١٢ برنامج التغذية المدرسية لجامايكا/البرنامج الغذائي العالمي الذي قدم أغذية مطهوة أو كعك وألبان إلى ٣٠٥ ٠٠٠ طالب.

(ج) وتم وضع وتنفيذ برنامج وطني للتقييم. واستحدث مشروع إدارة قطاع التعليم لجامايكا/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي بدأ العمل به في ١٩٩٠ وامتد حتى ١٩٩٣، أدوات للاختبار والتقييم لمراحل تحصيل الطلبة فضلاً عن تقييم المعلمين.

(د) أنشئت في عام ١٩٩١ الوكالة الوطنية للتدريب لتضطلع بالتنسيق بين برامج التدريب التي ترعاها الحكومة على نطاق الجزيرة، بما في ذلك البرامج المقدمة من خلال برنامج تدريب العمالة والموارد البشرية. وتضطلع الوكالة الوطنية للتدريب بالنهوض بالتدريب التقني والمهني وتنظيمه لتلبية احتياجات البلد والحفاظ على المستويات.

(هـ) وهناك مشروعان لتوفير الكتب المدرسية لاستعمالها في المدارس. وثمة حاجة عاجلة في كلا المشروعين لتحليل محتويات الكتب من أجل تحديد أي تحيزات على أساس نوع الجنس وإزالتها من المادة إذا وجدت.

(و) ويجري حالياً تنفيذ مشروع إصلاح التعليم الثانوي، ومن المقرر القيام، كجزء من إصلاح المناهج، بإدخال مادة الموارد والتكنولوجيا بوصفها مجالا موضوعيا لجميع الطلبة في الصفوف ٧ - ٩. ومن شأن ذلك أن ينهي التفرقة في المدارس بين الفنون الصناعية للذكور والعلوم المنزلية للإناث.

(ز) وعملت حكومة جامايكا على توسيع الدعم المقدم إلى مؤسسة مركز المرأة التي تقدم تعليما مستمرا للحوامل من فتيات المدارس ويقدم أيضا رعاية للطفل من أجل السماح لهن بالعودة إلى المدرسة بعد ولادة أطفالهن.

٧٥ - وأجرى عدد من التغييرات الصغيرة على أساس كل مؤسسة على حدة. ومن أمثلة ذلك ما يلي:

(أ) إدخال الرسم التقني لجميع الفتيات اللاتي يلتحقن بالمدارس الثانوية للبنات.

(ب) القيام في الآونة الأخيرة بإنشاء سكن لإقامة نحو ٢٠ امرأة في أكاديمية هارت في بورتمور لمهارات البناء والتشييد. وعلى الرغم من أن القبول في هذه المساكن كان متاحا لكل من الرجل والمرأة، فلم يقدم السكن في السابق إلا للمتدربين الذكور.

(ج) أنشأت جامعة الهند الغربية مشروعا للتعليم عن بُعد يتيح للرجل والمرأة عبر منطقة البحر الكاريبي فرصة الحصول على دراسات جامعية مع بقائهم في مجتمعاتهم داخل أوطانهم. ومن المحتمل أن يكون ذلك، فضلا عن واقع أن الدراسات كانت تقدم في ميدان التعليم بصفة رئيسية، هو السبب في الاشتراك القوي للمرأة في الاستفادة من هذا النوع من التحصيل.

(د) تم توسيع برنامج دراسات المرأة والتنمية في جامعة الهند الغربية الذي بدأ تنفيذه في عام ١٩٨٢ ليشمل مركزا لدراسات إدماج الجنسين في التنمية الذي أنشئ في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣. ومنذ عام ١٩٨٦ يقوم مشروع للتعاون في التدريس والبحث في مجال دراسات المرأة والتنمية بالربط بين جامعة الهند الغربية ومعهد الدراسات الاجتماعية في لاهاي من خلال تمويل من وزارة التعاون الإنمائي بهولندا.

٧٦ - وأنشئت أيضا عدة مؤسسات وبرامج على نطاق الجزيرة. وهذه تشمل:

(أ) المجلس الوطني للتعليم الذي أنشئ في عام ١٩٩٢. ومن المتوقع أن يعمل كحلقة اتصال بين المجتمعات المدرسية وجهاز رسم السياسات بوزارة التعليم.

(ب) المجلس الجامعي لجامايكا الذي يعتمد ويراقب مؤسسات المرحلة بعد الثانوية والمؤسسات الجامعية والاتصال بها في محاولة للحفاظ على مستويات مناسبة.

(ج) المجلس المشترك للتعليم الجامعي الذي تشكل في عام ١٩٩١ ويمثل جميع مؤسسات المرحلة بعد الثانوية والمؤسسات الجامعية العامة فضلا عن تسجيل المؤسسات الجامعية ووحدات التدريب الخاصة. ويضطلع المجلس بحل المشكلات العامة وتعزيز الاتصالات والتعاون والتخطيط المتكامل والتنسيق بين التوصيات المقدمة إلى وزارة التعليم والمتعلقة بالسياسات.

٧٧ - وتشمل مبادرات أخرى تساعد المرأة والرجل في متابعة تعليمهما ما يلي:

- (أ) زيادة المساعدات المالية المقدمة للطلبة من خلال القروض.
- (ب) التوسع في البرامج في مجالات الهندسة المعمارية وتنظيم الأعمال والتدريب على الإدارة.
- (ج) مؤسسات ذات ترتيبات خاصة لتسهيل فرص الوصول إلى التدريب في مهن التمريض والتدريس، وهي مهن تهيمن عليها المرأة عادة. ويتم قبول المتدربين المحتملين وتزويدهم بالتعليمات التي تساعدهم على التأهل للالتحاق بها.
- (د) إعادة تطبيق المنح الدراسية للمعلمين في جامعة الهند الغربية بوصف ذلك جزءاً من مشروع البنك الدولي. ويجري أيضاً تقديم حوافز خاصة لمدرسي العلوم على أن يمارسوا التدريس بعد التخرج.
- (هـ) إنشاء مرافق لاختبار الأطفال الموهوبين والأطفال المعاقين في مجال التعلم وإدراج برنامج خاص لهؤلاء الأطفال في بعض المدارس.
- (و) الاستمرار في دعم الأطفال من الكنائس والمؤسسات الخاصة. ويقوم ذلك بدور هام في استكمال موارد الحكومة في هذا المجال.

٧٨ - وفي عام ١٩٩٤ أصدرت وزارة التعليم كتيباً يتضمن تحليلاً حسب الجنس للبيانات المتعلقة بالتعليم عن الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤. ويرد بعض هذه البيانات في الجداول التالية:

توزيع المقيدين بمرحلة الطفولة المبكرة

حسب نوع المدرسة والجنس، ١٩٩٤/٩٣

نوع المدرسة	مجموع المقيدين	% ذكور	% إناث
المدارس الأساسية المُعترف بها	٩٨ ٤٠١	٤٩,٦	٥٠,٤
المدارس الأساسية غير المُعترف بها	١٠ ٠٣٧	٥٠,٤	٤٩,٦
مدارس الأطفال	١٠ ٠٤٧	٤٨,٩	٥١,١
قسم الأطفال (إبتدائي)	٤ ١٣٧	٤٨,٦	٥١,٤
قسم الأطفال (جميع الأعمار)	١ ٨٣٢	٥١,٨	٤٨,٢
المجموع	١٢٤ ٤٥٤	٤٩,٦	٥٠,٤

توزيع المقيدين بالمرحلة الابتدائية

حسب الصف الدراسي، ١٩٩٤/٩٣

الصف	ذكور	% ذكور	إناث	% إناث	المجموع
١	٢٦ ٩٢٥	٥٠,٠	٢٦ ٩٢٥	٥٠,٠	٥٣ ٨٥٠
٢	٢٦ ٥٥٣	٥١,٩	٢٤ ٦٤٩	٤٨,١	٥١ ٢٠٢
٣	٢٦ ٧١٤	٥١,٢	٢٥ ٤٩٤	٤٨,٨	٥٢ ٢٠٨
٤	٢٧ ٣٥٦	٥١,٣	٢٥ ٩٢٧	٤٨,٧	٥٣ ٢٨٣
٥	٢٦ ٥٩٢	٥٠,٩	٢٥ ٦٩٥	٤٩,١	٥٢ ٢٨٧
٦	٢٤ ٣٤٣	٤٨,٢	٢٦ ١٩٨	٥١,٨	٥٠ ٥٤١
المجموع	١٥٨ ٤٨٣	٥٠,٦	١٥٤ ٨٨٨	٤٩,٤	٣١٣ ٣٧١

النسبة المئوية لتوزيع المقيدين بالمرحلة الثانوية
حسب نوع الجنس والمدرسة، ١٩٩٤/٩٣

نوع المدرسة	المجموع ذكور إناث	النسبة المئوية ذكور إناث	مجموع المقيدين	النسبة المئوية من المجموع
جميع الأعمار	٢٦ ٨٧٠ ٢٤ ١٤٢	٥٢,٧ ٤٧,٣	٥١ ٠١٢	٢٢,٦
ابتدائي وإعدادي	٢ ١٩٢ ٢ ٠٣٧	٥١,٨ ٤٨,٢	٤ ٢٢٩	٢,٠
ثانوي حديث	٢٤ ٨٩٣ ٢١ ٢٠٥	٥٤,٠ ٤٦,٠	٤٦ ٠٩٨	٢١,٣
ثانوي عال	٢٦ ٧٤٤ ٤٠ ٢٢٠	٣٩,٩ ٦٠,١	٦٦ ٩٦٤	٣١,٠
شامل عال	١٥ ٥٤٠ ١٦ ٥٣٦	٤٨,٤ ٥١,٦	٣٢ ٠٧٦	١٤,٨
تقني عال	٦ ٩٧٧ ٧ ٤٨٣	٤٨,٣ ٥١,٧	١٤ ٤٦٠	٦,٧
مهني/زراعي	٦٣٧ ٥٧٢	٥٢,٧ ٤٧,٣	١ ٢٠٩	٠,٦
المجموع	١٠٣ ٨٥٣ ١١٢ ١٩٥	٤٨,١ ٥١,٩	٢١٦ ٠٤٨	١٠٠,٠

المقيّدون بكلية الآداب والعلوم والتكنولوجيا
حسب نوع الجنس والقسم، ١٩٩٤/٩٣

الأقسام	ذكور	%	إناث	%	المجموع
البناء	٣٧٤	٨١,٥	٨٥	١٨,٥	٤٥٩
المدرسة الكاريبية للهندسة المعمارية	٨٠	٦٩,٠	٣٦	٣١,٠	١١٦
التجارة	٦٢١	٣٠,٠	١ ٤٥٢	٧٠,٠	٢ ٠٧٣
دراسات الحاسوب	٣٨٩	٥٦,١	٣٠٤	٤٣,٩	٦٩٣
الهندسة	١ ٠٩٥	٩٥,٥	٥٢	٤,٥	١ ١٤٧
الضيافة وعلوم الأغذية	٤٩	١٠,٩	٣٩٩	٨٩,١	٤٤٨
العلوم وعلوم الصحة	١٣٩	٣١,٠	٣٠٩	٦٩,٠	٤٤٨
التعليم التقني	١٤٠	٢٥,٠	٤٢١	٧٥,٠	٥٦١
المجموع	٢ ٨٨٧	٤٨,٦	٣ ٠٥٨	٥١,٤	٥ ٩٤٥

تسجيل الطلبة الجامعيين الجامايكيين في الدراسات المؤهلة للحصول على درجة
علمية بجامعة الهند الغربية حسب الحرم الجامعي والكلية، ١٩٩٤/٩٣

الكلية	ذكور	%	إناث	%	المجموع
الزراعة	٢٩	٧٨,٤	٨	٢١,٦	٣٧
الآداب والدراسات العامة	٢٤٥	١٩,٠	١٠٤٧	٨١,٠	١ ٢٩٢
التربية	٤٠	٢٤,١	١٢٦	٧٥,٩	١٦٦
الهندسة	١٥٤	٨٢,٤	٣٣	١٧,٦	١٨٧
القانون	٤٨	٣٢,٧	٩٩	٦٧,٣	١٤٧
الطب	١٤٣	٤٢,٤	١٩٤	٥٧,٦	٣٣٧
التمريض	-	-	-	-	-
العلوم الاجتماعية	٦٠٣	٣٤,٦	١ ١٣٩	٦٥,٤	١ ٧٤٢
العلوم الطبيعية	٦٧٥	٥٣,٧	٥٨٣	٤٦,٣	١ ٢٥٨
المجموع	١ ٩٣٧	٣٧,٥	٣ ٢٢٩	٦٢,٥	٥ ١٦٦

٧٩ - ويتبين من الجداول أنه على الرغم من تكافؤ مستويات القيد بالمدارس بالنسبة للبنات والبنين في المرحلة الابتدائية، فإن عدد المقيد من البنات يفوق عدد البنين في التعليم الثانوي. والفارق بين الجنسين ملحوظ بصفة خاصة في المدارس الثانوية العالية التي تقدم تعليماً أكاديمياً في الأغلب وفرصاً مباشرة للالتحاق بالجامعة. وكان القيد بجامعة الهند الغربية تهيمن عليه الإناث منذ أوائل الثمانينات، وفي السنة الجامعية ١٩٩٤/٩٣ كانت النساء تمثل ٦٣ في المائة من مجموع المقيد.

٨٠ - وفي جامايكا، تتوفر فرص متكافئة أمام الرجل والمرأة للوصول إلى برامج التعليم المستمر، بما في ذلك برامج تعليم الكبار ومحو الأمية الوظيفية. وتكشف نظرة في إحصاءات المؤسسات التي تقدم برامج للتعليم المستمر أن أعداد الطالبات، في الأغلب تفوق أعداد أقرانهم من الطلبة. وتؤكد هذا الواقع أيضاً الإحصاءات المتعلقة بالتسجيل لبعض الوقت في الكليات المجتمعية للسنة الجامعية ١٩٩٣/٩٢:

النسبة المئوية للمقيدين بالكليات المجتمعية

حسب الجنس والمؤسسة، ١٩٩٣/٩٢

الكليات					بعض الوقت
المجموع	%	إناث	%	ذكور	
٤٣٤	٨٠,٤	٣٤٩	١٩,٦	٨٥	براونز تاون
١٥٠٠	٤٨,٣	٧٢٥	٥١,٧	٧٧٥	أكسيد
٦٥٠	٦٣,٨	٤١٥	٣٦,٢	٢٣٥	نوكس
٣٨٠	٦٨,٤	٢٦٠	٣١,٦	١٢٠	مونتيغو باي
٣٥٣	٦٦,٩	٢٣٦	٣٣,١	١١٧	بورتمور
٣٣١٧	٥٩,٨	١٩٨٥	٤٠,٢	١٣٣٢	المجموع

٨١ - وتمثل الحركة الجاماكية للنهوض بمعرفة القراءة والكتابة (جامال) إحدى المنظمات الرئيسية في جاماكا المسؤولة عن تقديم برنامج لمحو الأمية الوظيفية. وقد أنشئت الحركة في عام ١٩٧٤ لتحقيق الأهداف التالية:

(١) القضاء على الأمية في جاماكا في أقرب وقت ممكن

(٢) تحسين مهارات القراءة والكتابة لدى الكبار من سكان جاماكا

(٣) تنمية الموارد البشرية ومن ثم تمكين كبار المواطنين من المشاركة الجدية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البلد

٨٢ - والمهمة الجديدة للتسعينات وما بعدها هي كما يلي:

"القيام، بالمشاركة مع المنظمات الأخرى، بتوفير فرصة من خلال برامج تعليم الكبار للمشاركين من أجل تحسين معرفتهم بالقراءة والكتابة والحساب ومهارات الحياة بغية تمكينهم من المشاركة على نحو أوفى في تقرير تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

٨٣ - وتتوفر تسهيلات مؤسسة "جمال" أمام كل من الرجل والمرأة، وأصبح الآن أكثر من ٢٤٨ ٠٠٠ شخص ملماً بالقراءة والكتابة منذ بدء البرنامج.

٨٤ - وقد تأثر معدل تسرب الطالبات تأثراً إيجابياً بأعمال منظمات مثل مركز المرأة الذي يساعد الحوامل من فتيات المدارس على مواصلة تعليمهن، وتعلم مهارات الوالدية والمهارات المهنية، ويشجع أيضاً على اشتراك الآباء. وحدث أيضاً انخفاض في عدد حالات الحمل للمرة الثانية بين فتيات المدارس الثانوية اللاتي تترددن على المركز. واستطاع كثير من هؤلاء النساء الشابات استكمال تعليمهن وممارسة حياة عملية ناجحة.

٨٥ - ومثلما يتوفر التعليم الأكاديمي لكلا الجنسين، فإن التربية البدنية والألعاب الرياضية متاحة للجميع. غير أنه يوجد تفضيل متميز بين البنات والبنين لألعاب رياضية معينة، مثل كرة القدم وكرة السلة للبنين، وألعاب رياضية مثل كرة الشبكة للبنات. وتشهد الاتجاهات الأخيرة لإنشاء ألعاب رياضية مثل كرة القدم النسائية والكريكت النسائية انضمام المرأة إلى ألعاب رياضية تُعتبر من "ألعاب الذكور".

٨٦ - وتزود مراكز الصحة والعيادات والمستشفيات في أنحاء الجزيرة بكتيبات تعرض بأسلوب مبسط وسهل الفهم معلومات عن الأمراض كثيرة الحدوث في جامايكا (مثل سرطان عنق الرحم وارتفاع ضغط الدم ومرض السكر). وبالإضافة إلى ذلك، توفر حكومة جامايكا من خلال شبكة للمراكز الصحية على نطاق الجزيرة (٣٥٣) خدمات شاملة لصحة الأم والطفل تشمل خدمات ما قبل الولادة وأثنائها وبعدها، وصحة الطفل، والتحصين، وتنظيم الأسرة. ويترسخ اعتماد الحكومة لاستراتيجية رعاية الصحة الأساسية في تنظيمها لرعاية أساسية للنساء والأطفال من السكان. وتشترك قرابة ٥٠ منظمة غير حكومية في تقديم الرعاية الصحية. وتشمل هذه الجمعية الجامايكية للسرطان والرابطة الجامايكية لمرض السكر ومؤسسة "هارت" الجامايكية.

٨٧ - وتتوفر خدمات تنظيم الأسرة على نطاق الجزيرة في نظام الصحة العامة. كذلك تقدم الحكومة ومراكز تقديم المشورة الملحقة بالكناكس إرشادات بشأن المشكلات البدنية والنفسية.

المادة ١١

٨٨ - أدرجت أحكام بموجب القانون تتعلق بشروط وأحكام العمل بالنسبة للرجل والمرأة. وسوف نعرض لذلك الآن بإيجاز.

٨٩ - وعلى الرغم من أن الأمر المتعلق بالحد الأدنى الوطني للأجور لعام ١٩٧٥، وقانون العمل (مدفوعات إنهاء الخدمة والاستغناء) لعام ١٩٧٤، وقانون الأجازات المدفوعة الأجر لعام ١٩٤٧ ليست قوانين تقتصر فقط على النساء، فإنها تنطوي على أهمية خاصة بالنسبة للمرأة العاملة.

٩٠ - ويحدد القانون الأول الأجر الأساسي لجميع فئات العمال، وينص القانون الثاني على مقدار المهلة اللازمة للإنذار عند الاستغناء عن عامل، ويتناول القانون الثالث مسألة العطلات والأجازات المرضية.

٩١ - وينص قانون العمل (إنهاء الخدمة والاستغناء) على أن كل عامل عمل بصفة مستمرة لمدة أربعة أسابيع أو أكثر يتعين إنذاره قبل إنهاء خدمته بأسبوعين (أو الحصول على تعويض بدلا من مهلة الإنذار). وبالنسبة للأشخاص الذين عملوا أكثر من خمس سنوات تكون مهلة الإنذار أربعة أسابيع، وستة أسابيع لمن عمل عشر سنوات، وثمانية أسابيع لمن عمل أكثر من خمسة عشر عاما.

٩٢ - ويتعين دفع تعويضات الاستغناء للموظف الذي عمل بصفة مستمرة لمدة ١٠٤ أسابيع (سنتان). ومدفوعات الاستغناء هي أجر أسبوعين عن كل سنة من سنوات العمل حتى عشر سنوات وأجر ثلاثة أسابيع عن كل سنة بعد ذلك.

٩٣ - وفي حالة حدوث مشكلات يحق للعامل أو صاحب العمل التماس مساعدة وزارة العمل.

٩٤ - والهدف الرئيسي لقانون العمل لعام ١٩٧٥ (المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة) هو القضاء على التمييز بين الجنسين في الأجر مقابل تأدية عمل مماثل لدى صاحب العمل نفسه. غير أنه لا توجد محاولة لإقامة تماثل بين مختلف أشكال العمل لإظهار التكافؤ. وعلى سبيل المثال، يمكن لمسمى الوظيفة أن يحمي صاحب العمل من مقاضاته عندما يدفع للمساعدة الإدارية نصف ما يدفعه للمستشار الإداري على الرغم من أنهما يؤديان العمل نفسه ويضطلعان بالمسؤوليات نفسها. كذلك، فإن ميادين العمل "للذكور" تجلب مستوى أعلى من الأجر عن ميادين العمل "الأنثوية" بالدرجة الأولى. وعلى سبيل المثال، فإن أعمال البناء، وهو ميدان يهيمن عليه الرجل، يميل إلى أن يكون أعلى أجرا بكثير من الأعمال المكتبية.

٩٥ - وثمة مجال من المجالات التي يعترف فيها القانون بحق المرأة دون الرجل هو قانون أجازة الأمومة المدفوعة الأجر لعام ١٩٧٩. ويمثل هذا القانون محاولة لحماية وضع المرأة عندما يؤدي الحمل إلى انقطاعها عن العمل.

٩٦ - ويمنح القانون هذه المرأة الحق في أجازة أمومة لمدة ثلاثة أشهر، منها شهران تحصل خلالهما على أجر عادي. ولكي يحق للمرأة ذلك يتعين أن يكون قد عملت لمدة ٥٢ أسبوعا لدى صاحب العمل نفسه.

٩٧ - ولا يحصل الرجل على هذه الأجازة، وإن كان من الممكن القول بأنه ينبغي منحه فترة من الوقت للبقاء في المنزل مع طفله وشريكه لصالح الأسرة. ومن الجدير بالذكر أن قوة الدفاع في جامايكا لديها أحكام تقضي بمنح أجازة أمومة للرجل.

٩٨ - والمساعدة المنزلية، بصفتها امرأة عاملة، تدخل في فئة خاصة بها. وأجازة الأمومة المدفوعة الأجر بالنسبة لهذه الفئة هي الحد الأدنى لأجر ثمانية أسابيع، بشرط سداد الاشتراكات اللازمة للخطة الوطنية

للتأمين. وفي كثير من الحالات لا تدفع تحويلات لأن ذلك قد ينطوي على خصم مبالغ من أجور هزيلة بالفعل.

٩٩ - وقليل من المساعدات المنزليات يوافقن على الخصم، وقليل من أصحاب العمل يتجشمون صعوبة حملهن على ذلك. وهؤلاء المساعدات ليس لديهن عادة أي استحقاق في التأمين الوطني أو استحقاق في الائتمان الإسكاني الوطني، وليس لهن معاش تقاعدي عندما يعجزن عن العمل.

١٠٠ - ولكفالة التكافؤ بين العامل والعاملة، بذلت محاولات لإقامة تناظر في مجالات العمل لمنع التمييز المستمر عن طريق المسمى الوظيفي.

١٠١ - وينبغي أيضا منح الآباء أجازة أمومة بهدف تعزيز وحدة الأسرة.

١٠٢ - كذلك يلزم المساواة بين أجازة الأمومة للمساعدات المنزليات وبين مثيلتها للفئات الأخرى من العاملات.

١٠٣ - ونشرت دائرة الإعلام الجاماكية في عام ١٩٩٤ رسالة من وزير العمل والشؤون الاجتماعية تقدم صورة للحالة الفعلية للمرأة في سوق العمل.

- يبلغ عدد النساء خارج سوق العمل ضعف عدد الرجال.

- يوجد نحو ١٨٠٠٠ متعطّل من أرباب الأسر من الرجال في حين يوجد ٢٩٠٠٠ من أرباب الأسر من النساء بلا عمل.

- ما زالت المرأة العاملة توجد بصفة رئيسية في الأعمال المتدنية الأجر والأنشطة المدرة لدخول منخفضة.

- من كل ١٠٠ امرأة عاملة، لا يوجد سوى نحو ثمان فقط لديهن نوع من الوظيفة الإدارية ويوجد قدر كبير من هذا العدد في التدريس والتمريض.

١٠٤ - والتحليل التالي يستخدم بيانات من دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لجامايكا للأعوام ١٩٨٩ و ١٩٩٤ و ١٩٩٦ ويقدم عرضا واقعيا للأمور المتعلقة بالمرأة في سوق العمل. ولضمان تغطية وافية للفترات المشمولة بالدراسة مع الحفاظ في الوقت نفسه على الإيجاز، تم تجميع معلومات بصفة أساسية من التقارير المشار إليها في الجملة السابقة. وخلال عام ١٩٨٩، ازدادت العمالة بإطراد حتى بلغ مجموعها ٨٨١ ١٠٠. غير أن معدل البطالة بالنسبة للمرأة كان أكثر من الضعف بالنسبة للرجل: ٢٦,١ في المائة مقابل ١٠,٩ في المائة. وتدل البيانات المستمدة من المصادر أعلاه على أن نصيب المرأة من العمل يبلغ ٤١,٨ في

المائة فقط على الرغم من أنها تشكل ٤٦,٤ في المائة من القوى العاملة. ويأتي ذلك على الرغم من المكاسب التي تحققت في تشغيل النساء الشابات، الذي ازداد بنسبة ٧,٧ في المائة ليبلغ ٧٥ ٠٠٠، وأرباب الأسر من النساء الذي ارتفع بنسبة ٧,٩ في المائة ليبلغ ١٣٦ ٤٠٠. وينطوي الجدول التالي على توثيق للمؤشرات الرئيسية للقوى العاملة لعام ١٩٨٩:

١٩٨٩

<u>جدول</u> المؤشرات الرئيسية للقوى العاملة حسب الجنس، ١٩٨٩ (بالآلاف)					
المؤشرات الرئيسية	شباط	نيسان	تموز	تشرين الأول	المتوسط السنوي
<u>كلا الجنسين</u>					
القوى العاملة	١٠٦٥,٨	١٠٦٥,٢	١٠٦٢,١	١٠٥٨,٥	١٠٦٢,٩
القوى العاملة، المشتغلة	٨٦١,٩	٨٦٧,٧	٨٧٦,٥	٨٨١,١	٨٧١,٨
القوى العاملة، المتعطلة	٢٠٣,٩	١٩٧,٥	١٨٥,٦	١٧٧,٤	١٩١,١
معدل البطالة	١٩,١	١٨,٥	١٧,٥	١٦,٨	١٨,٠
معدل الباحثين عن عمل	١٠,٠	١٠,١	٩,٧	٨,٢	٩,٥
<u>الذكور</u>					
القوى العاملة	٥٧١,١	٥٦٩,٧	٥٦٧,٢	٥٦٩,٨	٥٦٩,٥
القوى العاملة، المشتغلة	٥٠٦,٨	٥٠٢,٠	٥٠٤,٨	٥١٥,٧	٥٠٧,٣
القوى العاملة، المتعطلة	٦٤,٣	٦٧,٧	٦٢,٤	٥٤,١	٦٢,١
معدل البطالة	١١,٣	١١,٩	١١,٠	٩,٥	١٠,٩
معدل الباحثين عن عمل	٦,٣	٧,٢	٦,٦	٥,٢	٦,٣
<u>الإناث</u>					
القوى العاملة	٤٩٤,٧	٤٩٥,٥	٤٩٤,٩	٤٨٨,٧	٤٩٣,٥
القوى العاملة، المشتغلة	٣٥٥,١	٣٦٥,٧	٣٧١,٧	٣٦٥,٧	٣٦٤,٦
القوى العاملة، المتعطلة	١٣٩,٦	١٢٩,٨	١٢٣,٢	١٢٣,٣	١٢٩,٠
معدل البطالة	٢٨,٢	٢٦,٢	٢٤,٩	٢٥,٢	٢٦,١
معدل الباحثات عن عمل	١٤,٣	١٤,٠	١٤,٠	١٢,١	١٣,٦

التغيرات في العمالة حسب السن والجنس

١٠٥ - كان العمال الشباب "أفضل حالا" في عام ١٩٨٩ عنهم في السنة السابقة لذلك العام. وشهد الشباب من الرجال والنساء (تحت ٢٥ سنة) زيادات في مستويات عملتهم. وازداد عدد الرجال بنسبة ١,٥ في المائة ليصل إلى ١٣٢ ٧٠٠ وازداد عدد النساء بنسبة ٢,٢ في المائة ليصل إلى ٧٥ ٠٠٠. غير أن هذه الزيادة في عمالة الشباب رافقها هبوط في عمالة الكبار من الرجال والنساء، وانخفضت بمقدار ٣ ٦٠٠ لتبلغ ٣٧٤ ٦٠٠ وبمقدار ٢ ٣٠٠ لتبلغ ٢٨٩ ٥٠٠ على التوالي. وعلى الرغم من أن الفئات الديمغرافية الأربع الرئيسية في سوق العمل شهدت زيادات في العمالة في الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، فإن الزيادات بين الشباب كانت أكبر بكثير، وأظهر الشباب زيادة نسبتها ٩,٣ في المائة وبلغ عددهم ١٣٩ ٩٠٠، والشابات زيادة بنسبة ٧,٣ في المائة وبلغ عددهن ٧٧ ٦٠٠. وإجمالاً، حدثت زيادة قدرها ٩ ٣٠٠ في مجموع العمالة خلال الفترة المذكورة.

العمالة حسب وضع الأسرة المعيشية

١٠٦ - حدث هبوط بنسبة ٢,٤ في المائة إلى مستوى ٤٠٥ ٢٠٠ في العمالة بين رؤساء الأسر المعيشية بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩. وفيما يتعلق بالتركيب الجنسي، ازدادت العمالة بين رئيسات الأسر المعيشية بنسبة ٣ في المائة وبلغت ١٣٦ ٤٠٠، في حين حدث تقلص كبير بنسبة ٥ في المائة فيما بين رؤساء الأسر المعيشية إلى مستوى ٢٦٨ ٨٠٠. وفي عام ١٩٨٩، كان رؤساء الأسر المعيشية يمثلون ٣٠,٨ في المائة من مجموع عدد الأشخاص العاملين، في حين كانت رئيسات الأسر المعيشية يمثلن ١٥,٦ في المائة.

العمالة لكل الوقت ولبعض الوقت

١٠٧ - حدثت زيادة في عدد الأشخاص العاملين لكل الوقت (٣٣ ساعة أو أكثر في الأسبوع) بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩. وازداد هذا العدد بمقدار ٩ ٨٠٠ ليبلغ ٧٧٩ ٥٠٠، في حين انخفض عدد العاملين لبعض الوقت بقاربة ١٢ ٠٠٠.

١٠٨ - وكان العاملون لبعض الوقت (٩٢ ٣٠٠ خلال عام ١٩٨٩) يمثلون ١٠,٦ في المائة من جميع الأشخاص العاملين، وتفيد التقديرات أن ٥٩,٩ في المائة منهم من النساء.

البطالة

١٠٩ - شهد الشباب (٢٥ سنة فما دون) والنساء ارتفاعاً في مستويات ومعدلات البطالة. ولم يحدث إنحراف عن هذا النمط في عام ١٩٨٩ حيث كان معدل البطالة بين الشباب أكثر من ثلاثة أضعاف مثيله بين العمال الكبار؛ ٣٤,١ في المائة مقابل ١١,٢ في المائة. وكانت الشابات هن الأسوأ في هذه الفئة حيث بلغ معدل البطالة لديهن ٤٧,١ في المائة. وتفيد البيانات، وهي تعكس هذا النمط من البطالة، أن من بين ١٩١ ١٠٠ شخص متعطل خلال العام، كان ١٠٩ ٤٠٠ (٥٧,٢ في المائة) من الشباب و ١٢٣ ٣٠٠ (٦٤,٥ في المائة) من النساء.

١١٠ - ومن بين الفئات الديمغرافية الأربع الرئيسية، أظهرت فئة واحدة فقط زيادة في معدل بطالتها بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩. وهذه الفئة هي النساء الكبار اللاتي ازدادت بطالتهن من ١٤,٩ في المائة إلى ١٦,٧ في المائة. وتعزى هذه الزيادة في معدل البطالة لدى هذه الفئة بالدرجة الرئيسية إلى انخفاض في النشاط في القطاع الفرعي المتعلق بالملابس ومنتجات الخياطة الذي كان يمثل المساهم الأول في زيادة العمالة النسوية منذ عام ١٩٨٥.

القوى العاملة

١١١ - بينما ظلت القوى العاملة بدون تغيير تقريباً خلال الأرباع الثلاثة الأولى من السنة، فقد انخفضت بمقدار ٣٦٠٠ في الربع الأخير. ونتيجة لذلك، كانت القوى العاملة لعام ١٩٨٩ تقدر بما يبلغ ٩٠٠ ١٠٦٢ أي بانخفاض بنسبة ١,٣ عن مثيلتها لعام ١٩٨٨. وعلى الرغم من انخفاض كلا العنصرين الذكري والأنثوي في القوى العاملة بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩، كان الانخفاض في العنصر الأول أكثر شدة. وسجلت القوى العاملة الذكورية انخفاضا قدره ٩١٠٠ لتبلغ ٥٦٩ ٥٠٠ في المتوسط في عام ١٩٨٩، في حين انخفضت القوى العاملة الأنثوية بمقدار ٥٤٠٠ لتبلغ ٤٩٣ ٥٠٠ خلال الفترة نفسها. غير أنه على الرغم من هذه الانخفاضات، لم يحدث تغيير تقريباً في نسب الذكور والإناث في القوى العاملة التي بلغت تقريباً ٥٤ و ٤٦ في المائة على التوالي.

١٩٩٤

١١٢ - بلغت العمالة ٩٠٦ ٣٠٠ في المتوسط في عام ١٩٩٣. وبلغت قوة العمل الذكورية العاملة ٥٠٩ ٢٠٠ للفترة نفسها في حين بلغ متوسط قوة العمل الأنثوية العاملة ٣٩٧ ١٠٠ وتم في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٤، إنشاء ما مجموعه ١٣ ٠٠٠ فرصة عمل، واستمرت العمالة في الزيادة في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل وإن كانت بصورة أكثر تواضعاً. وانخفض المستوى في منتصف العام ولكنه ارتفع إلى أعلى مستوى في الفترات الأخيرة (٩٢٤ ٢٠٠) إلى ما متوسطه ٩٢٣ ١٠٠، أي بزيادة ١,٩ في المائة عن عام ١٩٩٣. وكان الذكور أكبر المستفيدين من النمو الكبير في العمالة في أوائل العام. وتم تشغيلهم في ١٠ ٤٠٠ فرصة عمل تم إنشاؤها مما أسهم بدرجة كبيرة في أن تحقق قوة العمل الذكورية العاملة ارتفاعاً وبلغ متوسطها في العام ٥١٩ ٩٠٠، أي بتحسين بنسبة ٢,١ في المائة عن عام ١٩٩٣. وكان نمو قوة العمل النسائية العاملة أقل درجة وبلغ متوسطها ٤٠٣ ٢٠٠، أي بتحسين بنسبة ١,٥ في المائة، مما يدل على إنشاء فرص عمل صافية مقدارها ٦ ١٠٠.

العمالة حسب السن والجنس

١١٣ - ارتفعت العمالة في الفئات الديمغرافية الأربع الرئيسية في عام ١٩٩٤. ففيما بين الشباب، تم تشغيل أعداد إضافية من الذكور والإناث (١٤ - ٢٤ سنة) مجموعها ٣٢٠٠ و ٣٤٠٠ على التوالي. وارتفع مستوى العمالة للفئة الأولى بنسبة ٢,٥ في المائة ليبلغ متوسطها ١٣٣ ٤٠٠ في حين ارتفعت الفئة الثانية بنسبة ٤,١ في المائة ليبلغ متوسطها ٨٠ ٨٥. وكانت الشريحة الأكبر سناً من بين الذكور (٢٠ - ٢٤) هي المستفيدة من الزيادة في العمالة، في حين استفادت الشريحة الأصغر سناً من بين الإناث (دون سن

العشرين) بنسبة ٦٢ في المائة. وجدير بالذكر ما حدث من زيادة بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر في قوة العمل النسائية (بلغت ٦٠٠ ٥ بعد هبوط حاد بمقدار ٩٠٠ ٣ في نيسان/أبريل).

١١٤ - وفيما يتعلق بوضع العمالة بالنسبة للكبار (٢٥ سنة فما فوق)، ارتفعت عمالة الذكور بنسبة ٢ في المائة محققة زيادة قدرها ٧٥٠٠ فرصة عمل لتبلغ في المتوسط ٥٠٠ ٣٨٦. وفي حالة الكبار من الإناث، حدث تحسن ملحوظ قدره ٢٨٠٠ (أقل من واحد في المائة بقدر طفيف) مما زاد من مستوى العمالة إلى ٥٠٠ ٣١٧.

١١٥ - وبالنسبة لحصة العمالة في الفئات الديمغرافية الرئيسية، كان الكبار فوق سن ٢٥ يمثلون ٧٦,٣ في المائة من مجموع قوة العمل خلال عام ١٩٩٤ وكان الذكور من بينهم يمثلون ٥٤,٩ في المائة من هذا العدد. وبلغت حصة العمالة للذكور الشباب دون سن ٢٥ نسبة ٦٢,٧ في المائة من مجموع الشباب. وظلت حصص العمالة هذه بدون تغيير تقريباً بالمقارنة بعام ١٩٩٣.

العمالة حسب وضع الأسرة المعيشية

١١٦ - استمرت في عام ١٩٩٤ الزيادة في مستوى العمالة لرؤساء الأسر المعيشية التي حدثت في عام ١٩٩٣. وارتفع مستوى عمالة هذه الفئة خلال عام ١٩٩٤ وبلغت الذروة في تموز/يوليه لتحقيق ارتفاعاً لا سابقة له إلى ٨٠٠ ٢٨٠. غير أن ذلك لم يستمر وبلغ متوسطه ٤٠٠ ٢٧٦ أي بزياده ١,١ في المائة عن عام ١٩٩٣. وعلى العكس من ذلك انخفض مستوى العمالة للإناث المصنفة بوصفها رئيسات للأسر المعيشية بنسبة ٢,١ في المائة وبلغ متوسطه ٥٠٠ ١٦٠ (مع حدوث مستويات أعلى للعمالة في كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر). وتم تشغيل عدد أقل من الأشخاص المصنفين بوصفهم أزواجاً بانخفاض بنسبة ٦,٥ في المائة إلى ٢٠٠ ٤٦ في حين ارتفع عدد الأشخاص المصنفين بوصفهم زوجات بنسبة ٢,٧ في المائة إلى ٣٠٠ ١٠٩. وظل معدل عمالة رؤساء الأسر المعيشية (٩٤,٦ في المائة) كما هو تقريباً دون تغيير ولكنه استمر أكثر ارتفاعاً عنه بالنسبة للإناث (٨٤,٥ في المائة).

العمالة لكل الوقت ولبعض الوقت

١١٧ - خلال عام ١٩٩٤، ازدادت العمالة لكل الوقت إلى مستويات قياسية بينما انخفضت العمالة لبعض الوقت. وازداد متوسط السنة للفئة الأولى بنسبة ٤,٢ في المائة إلى ٦٠٠ ٨٣٨ عامل - وهو أعلى مستوى في الفترة الأخيرة. وفي المقابل، هبطت العمالة لبعض الوقت بنسبة ١٦,٩ في المائة إلى ٥٠٠ ٨٤، مما ينطوي على نقصان محتمل في العمالة الناقصة السافرة. وعمل ما مجموعه ٣٧ ٥٠٠ من الذكور و ٤٧ ٠٠٠ من الإناث لبعض الوقت، بانخفاض قدره ١٧,٨ في المائة و ١٦,٢ في المائة على التوالي عنه في عام ١٩٩٣. ولوحظ بالمقارنة أن أعداداً أكبر من الرجال يعملون لكل الوقت وأن أعداداً أكبر من النساء يعملن لبعض الوقت. وعلى سبيل المثال، بلغت نسبة الذكور إلى الإناث في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ في المتوسط ١,٤ إلى ١ بالنسبة للعمالة لكل الوقت و ٠,٨ إلى ١ بالنسبة للعمالة لبعض الوقت.

العمالة حسب المهنة

١١٨ - فيما يتعلق بالفئات المهنية، حدثت زيادات صافية أكثر وضوحاً في فئة العمال الحرفيين والمهن ذات الصلة، حيث بلغت الزيادة في العمالة ٧٠٠ ٨ ليصبح مجموعها ١٠٠ ١٦٤. وقد تكون هذه الزيادة في العمالة مرتبطة بالنمو في قطاع التشييد. وكان الرجال هم المستفيدين الرئيسيين من هذه الزيادة نظراً لأن هذه الفئة المهنية يهيمن عليها الرجال من الناحية التقليدية. وفي عام ١٩٩٤ كان قرابة أربعة من كل خمسة حرفيين من الذكور. وارتفعت كذلك العمالة بين العاملين في المصانع ومشغلي الآلات والقائمين بعمليات التجميع، نتيجة تشغيل ٢٧٠٠ عامل إضافي ليلعب مستوى عمالة هذه الفئة ٢٠٠ ٦٠. وعلى الرغم من أن الذكور يهيمنون بقدر كبير على هذه المهنة، فقد شغلت الإناث ثلثي فرص العمل الجديدة في عام ١٩٩٤.

١١٩ - وتم تشغيل أعداد أكبر من المشرعين وكبار الموظفين والمديرين وارتفع عددهم بمقدار ٧٠٠٠ ليبلغ ٣٦٠٠٠. والمشرعون وكبار الموظفين هم من موظفي القطاع العام في الأغلب، في حين أن "المديرين" يعملون بالدرجة الرئيسية في القطاع الخاص. لذلك، وبالنظر إلى تقليص حجم القطاع العام والتوسع في القطاعات المنتجة للخدمات، فإن النمو في العمالة في هذه الفئة المهنية يعزى على الأرجح إلى زيادة فرص العمل الإداري في القطاعات المنتجة للخدمات. وهنا أيضاً تم تشغيل أعداد من النساء أكبر من الرجال حيث شغلت النساء ٦٣ في المائة من فرص العمل الجديدة. وازدادت بشكل هامشي العمالة بين التقنيين والفنيين المساعدين مثل التقنيين الهندسيين ومأموري مكافحة الحرائق وممارسي التمريض ومستشاري السفر وبلغ عددهم ٣٢ ٤٠٠ عامل. وتم تشغيل ٨٠٠ ٥ عامل إضافي من القائمين بالأعمال المكتبية وارتفع عددهم إلى نحو ٥٠٠ ٧٧. والقائمون بالأعمال المكتبية هم من النساء في الأغلب، حيث يوجد قرابة أربعة من كل خمسة من النساء، ومن ثم كان ٧٠ في المائة من الموظفين الجدد من النساء. وقد تكون الزيادة في عدد القائمين بالأعمال المكتبية ناجمة عن التوسع المسجل في القطاعات المنتجة للخدمات.

البطالة

١٢٠ - انخفض عدد المتعطلين من الذكور من القوى العاملة الذي ظل في ارتفاع منذ عام ١٩٩١، انخفاضاً حاداً بمقدار ٢٧٠٠ (١١,٦ في المائة) ليسجل ٩٠٠ ٥٤. وهذا الانخفاض يأتي بالدرجة الأولى نتيجة للنمو في قطاعات التشييد والخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية والمالية. وقد تحسنت البطالة بين النساء ولكن بدرجة أقل من الرجال. وانخفض عدد النساء المتعطلات بمقدار ٢ ١٠٠ نتيجة لانخفاض عدد القوى العاملة النسائية المتعطلة إلى ٥٠٠ ١١٢ أي أقل بنسبة ١,٨ في المائة عن رقم ١٩٩٣. ويعزى الانخفاض في جانب منه إلى الزيادة في فرص العمل في تجارة الجملة والتجزئة والفنادق وخدمات المطاعم التي تهيمن عليها المرأة. وانخفضت مستويات البطالة لدى كل من الكبار (أكثر من ٢٥ سنة) والشباب (أقل من ٢٥ سنة) في عام ١٩٩٤. وبلغ مجموع المتعطلين من الشباب ٨٢ ٣٠٠ مقابل ٨٩ ٠٠٠ في عام ١٩٩٣. ومن هؤلاء كان الذكور يمثلون ٢٠٠ ٣٠، أي ٣٦,٧ في المائة، والإناث ٥٢ ١٠٠، أي ٦٣,٣ في المائة. وانخفضت القوى العاملة المتعطلة من الكبار بنسبة ٣ في المائة أي بمقدار ٢٦٠٠ لتبلغ ٨٥ ١٠٠ منهم ٢٩ في المائة من الرجال و ٧١ في المائة من النساء.

القوى العاملة

١٢٢ - ازداد كل من عنصري القوى العاملة ذكورا وإناثا في عام ١٩٩٤. وكان يوجد ٨٠٠ ٥٧٤ من الذكور في المتوسط في القوى العاملة بارتفاع قدره ٥٠٠ ٣ عن عام ١٩٩٣، في حين ازدادت القوى العاملة النسائية في المتوسط بمقدار ٥٠٠ ٥ في السنة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٤ لتسجل ٨٠٠ ٥١٥ في عام ١٩٩٤. وكانت النتيجة الصافية لذلك أن ظلت نسب القوى العاملة من الذكور والإناث كما هي تقريبا دون تغيير وبلغت ٥٣ في المائة للرجال و ٤٧ في المائة للنساء.

١٩٩٦

١٢٣ - بالنسبة للسنة المنتهية في عام ١٩٩٦ أمكن لعدد إضافي من الرجال قدره ٣٠٠ ٢ زيادة عن متوسط عام ١٩٩٥ البالغ ٥٥١ ٠٠٠ الحصول على فرص عمل في حين انخفضت عمالة النساء بأقل من ٦٠٠٠ مع تركيز الانخفاض بين الشابات دون سن ٢٥. وربما ترتبط هذه التطورات ارتباطا قويا بالتغيرات الملحوظة في العمالة على الصعيدين القطاعي والمهني كليهما. وانخفضت أيضا العمالة بين رؤساء الأسر المعيشية بنسبة ١,٢ في المائة وبلغت ٦٠٠ ٤٥٠، وأسهم كل من الرجال والنساء بدرجة متساوية في هذا الانخفاض. وتشير الزيادة الملحوظة بنسبة ٧ في المائة تقريبا في العمل الإضافي إلى زيادة استخدام طاقة المرافق بأماكن العمل. وكان هناك أيضا زيادة قدرها ٦٠٠٠ شخص يعملون لكل الوقت في عام ١٩٩٦. وفي الوقت نفسه، استمر نمط الانخفاض في العمالة لبعض الوقت وبلغ الانخفاض ٥٠٠ ٩ من هؤلاء العاملين.

١٢٤ - وحدثت تحركات متناقضة في البطالة بين الرجال والنساء في عام ١٩٩٦ حيث انخفض مستوى بطالة الرجال في حين ازدادت بطالة النساء. وبالتالي كان نحو ثلثي جميع المتعطلين من النساء.

العمالة

١٢٥ - تم في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٦ إنشاء أكثر بقليل من ٣٠٠٠ فرص عمل في سوق العمل في جامايكا. واستمر هذا الاتجاه نحو ارتفاع مستوى العمالة حتى تموز/يوليه ١٩٩٦ بإضافة ٦٠٠ ٤ فرصة عمل جديدة خلال الفترة من كانون الثاني/يناير حتى تموز/يوليه. وأسفر ذلك عن توسع صاف قدره ٦٠٠ ٧ في قوة العمل المشغلة. غير أن فقدان ٥٠٠ ٨ فرصة عمل بحلول تشرين الأول/أكتوبر أسفر عن مستوى سنوي بلغ متوسطه ٨٠٠ ٩٥٩ لعام ١٩٩٦ مقابل ٣٠٠ ٩٦٣ لعام ١٩٩٥. وتحملت المرأة وحدها صافي الخسارة في العمالة، حيث انخفضت عمالتها بمقدار ٥٩٠٠، في حين حدثت زيادة متواضعة في قوة العمل المشغلة للذكور بزيادة ٣٠٠ ٢ فرصة عمل ليصل مستوى العمالة إلى ٥٥٣ ٣٠٠.

العمالة حسب السن والجنس

١٢٦ - حدث تحرك إلى أعلى في فئة واحدة فقط، هي الكبار من الذكور (أكثر من ٢٥ سنة)، حيث بلغ متوسط العمالة ٤٣١١٠٠ مما يمثل زيادة قدرها ٦٠٠ ٣. وكان مستوى العمالة لهذه الفئة يتجه إلى أعلى على مدى السنتين الماضيتين، ويرتبط ارتباطا قويا بالنمو الملحوظ في العمالة في قطاع التشييد. وشهدت الإناث الشابات (أقل من ٢٥ سنة) هبوطا بنسبة ٦,٥ في المائة ليبلغ المستوى ٥٠٠ ٧٣، في حين كان

الهبوط أقل شدة بالنسبة لنظرائهن من الذكور حيث انخفض مستوى العمالة للذكور الشباب بنسبة ١ في المائة ليبلغ ١٢٢ ٢٠٠. ومن المرجح أن الانخفاض في مستوى العمالة والطلب على العمالة بالنسبة للنساء الشباب يرتبط بالتقلص الذي شهده قطاع الملابس الفرعي الذي يستخدم مستويات كبيرة من النساء الشباب من الناحية التقليدية. وفي الوقت نفسه، ظلت العمالة بالنسبة للإناث الكبار بدون تغيير تقريباً وبلغ ٣٢٣ ٠٠٠ مقابل ٣٢٣ ٧٠٠ في عام ١٩٩٥.

١٢٧ - وحدث نمط مماثل للتغيير على مدى الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، حيث انخفضت مستويات العمالة للشباب. وعلى الرغم من التذبذبات في عمالة الذكور الشباب، فقد كان الرقم المتعلق بشهر تشرين الأول/أكتوبر والبالغ ٨٠ ١٢١ أقل بمقدار ٤٠٠ ١ عن مثيله لشهر كانون الثاني/يناير، مع انخفاض أكبر قدره ٤٢٠٠ بالنسبة للإناث الشباب. وبالنسبة لوضع العمالة للكبار، اتجهت عمالة الذكور إلى أعلى خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ١٩٩٦ مع توسع يزيد على ٧٠٠٠ فرصة عمل بعد انخفاض قوي نسبياً قدره ٨٠ ٥ على مدى الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر. غير أن هذا الانخفاض لم يكن بالقوة بحيث يلاشي المكاسب التي تحققت خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه. وعليه، كان مستوى شهر تشرين الأول/أكتوبر البالغ ٣٠ ٤٢٩ أعلى من مثيله في بداية العام. ولم يحدث تغيير يذكر فيما بين الإناث الكبار حيث بلغ مستوى العمالة ٨٠ ٣٢٢ في تشرين الأول/أكتوبر مقابل ٦٠ ٣٢٢ في كانون الثاني/يناير.

العمالة حسب وضع الأسرة المعيشية

١٢٨ - حدث تقلص في عمالة رؤساء الأسر المعيشية (كلا الجنسين) التي انخفضت بنسبة ١,٢ في المائة وبلغت ٦٠ ٤٥٠. ويدل التحليل حسب الجنس أن النقصان كان موزعاً بالتساوي بالقيم المطلقة، ولكنه كان بالنسبة للعنصر الأنثوي في هذه الفئة بالنسب المئوية ضعف مثيله تقريباً بالنسبة للذكور، ١,٧ في المائة مقابل ٠,٩ في المائة. ونتيجة لذلك، بلغ مستوى العمالة لرؤساء الذكور ٧٠ ٢٩٣ وللرؤساء الإناث ٩٠ ١٥٦. وبالنسبة لهاتين الفئتين بلغ أعلى مستوى مسجل خلال العام ٢٠ ٢٩٧ في تموز/يوليه بالنسبة للفئة الأولى وبلغ الذروة بالنسبة للفئة الثانية مسجلاً ٩٠ ١٥٧ في تشرين الأول/أكتوبر.

العمالة لكل الوقت ولبعض الوقت

١٢٩ - حدثت علاقة عكسية في التوزيع بالنسب المئوية من حيث التحليل حسب الجنس لعدد الساعات المبذولة في العمل. ففي حين كان العمال الذكور والإناث يمثلون ٥٩ في المائة من فرص العمل لبعض الوقت ولكل الوقت، كانت النساء أكثر استعداداً للعمل لبعض الوقت، في حين كان الرجال يعملون على أساس كل الوقت على الأرجح.

العمالة حسب المهنة

١٣٠ - شهد العمال في مجال الخدمات، والعمال في مجال مبيعات المتاجر والأسواق، أكبر زيادة بالقيم المطلقة والنسب المئوية قدرها ٩٠ ٧ و ٥,٧ في المائة وبلغ المستوى ٥٠ ١٤٥ في المتوسط في عام ١٩٩٦. وظلت المرأة هي المهينة فيما يتعلق بحصتها في هذا القطاع (أي القطاع المنتج للخدمات) حيث

سجلت ارتفاعا في مستوى العمالة يمثل قرابة ٧٨ في المائة من الزيادة. وفيما بين المهن التقليدية "للعاملين غير اليدويين"، ازدادت العمالة بالنسبة للفنيين وكبار الموظفين والتقنيين بنسبة ١,٣ في المائة وبلغت ١٢٣ ٤٠٠. غير أنه بالنسبة لفئة القاشمين بالأعمال المكتبية حدث انخفاض قدره ٦,٧ في المائة وبلغ عددهم ٧٥ ٠٠٠. ولم يحدث أي إنحراف عن التركيب حسب الجنس لهاتين الفئتين المهنتين في عام ١٩٩٦. فقد شكّلت المرأة ٥٧ في المائة من الفنيين و ٧٧ في المائة من القاشمين بالأعمال المكتبية. وحدثت زيادة صافية بمقدار ٢٦٠٠ إلى مستوى ١٨٥ ٥٠٠ بين العاملين في المهن الأولية. وتعزى هذه الزيادة إلى إضافة ٦ ١٠٠ رجل استوعبتهم الفئة، وكان عدد النساء العاملات أقل بمقدار ٣ ٥٠٠ عن الرقم المتعلق بعام ١٩٩٥.

١٣١ - واتساقا مع الانخفاض في الطلب على العمال في القطاع الزراعي، تم تشغيل عدد أقل من العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك في عام ١٩٩٦ عنه في عام ١٩٩٥، وهبط مستواهم بنسبة ٣,٣ في المائة إلى ١٨٦ ١٠٠. وكان هناك ١ ٨٠٠ عامل إضافي يعملون في أعمال التشغيل والتجميع في عام ١٩٩٦ مقابل عام ١٩٩٥، ويتمشى هذا مع الإزدهار في القطاعات الفرعية لتجهيز الأغذية والمشروبات والتغ. غير أنه نظرا للتطورات في القطاع الفرعي لصناعة الملابس ومنتجات الخياطة، حدث انخفاض متساو تقريبا في عدد النساء العاملات حسب المهنة. وعليه، بلغ المستوى الإجمالي للعمالة ٦٩ ٥٠٠ في عام ١٩٩٦ مقابل ٦٩ ٢٠٠ في عام ١٩٩٥.

البطالة

١٣٢ - حدث تحسن في بطالة الذكور حيث انخفضت قوة العمل الذكورية المتعطلة بنسبة ٨,٣ في المائة لتبلغ ٦١ ٣٠٠. وقد تأثر ذلك بالدرجة الأولى بالنمو الذي شهدته صناعة التشييد وطلبها على المهن الأولية. غير أن حالة البطالة بالنسبة للنساء تدهورت وتعطلت أعداد أخرى منهن مجموعها ١ ٩٠٠. وبلغ مجموع القوى العاملة النسائية المتعطلة ١٢١٧٠٠ أي بزيادة ١,٦ في المائة عن رقم ١٩٩٥. وتعزى هذه الزيادة في البطالة النسائية في جانب منها إلى الهبوط في فرص العمل في القطاعات التي تهيمن عليها المرأة مثل قطاع الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية، والملابس والصناعة التحويلية.

١٣٣ - ونتيجة للتحركات المذكورة أعلاه، انخفضت نسبة البطالة بين الرجال إلى ٣٣,٥ في المائة من ٣٥,٨ في المائة، في حين ازدادت نسبة البطالة بين النساء إلى ٦٦,٥ في المائة من ٦٤,٧ في المائة. ومع ذلك، كانت الفوارق التقليدية من حيث الجنس والسن ما زالت قائمة خلال ١٩٩٦. وشهدت النساء الشابات (أقل من ٢٥ سنة) أعلى معدل للبطالة بلغ ٤٧ في المائة في عام ١٩٩٦ مقابل ٣٤,٤ في المائة بالنسبة لأقرانهن من الذكور. وفيما بين الكبار (أكثر من ٢٥ سنة)، كان المعدل بالنسبة للمرأة ثلاثة أضعاف تقريبا معدل الرجل، ١٤,٥ في المائة مقابل ٥,٢ في المائة. وفي الوقت نفسه، بلغ المعدل بالنسبة للشباب (كلا الجنسين) ٣٤,٤ في المائة مقابل ٩,٥ في المائة للكبار.

القوى العاملة

١٣٤ - توقف اتجاه النمو في القوى العاملة في عام ١٩٩٦، حيث بلغ حجم القوى العاملة في المتوسط ٧٠٠ ١٤٢ في عام ١٩٩٦، مما يدل على انخفاض بمقدار ٣٠٠ ٧ مقابل عام ١٩٩٥. وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير حتى تموز/يوليه، حدث تقلص بمقدار يزيد على ٩٠٠٠ شخص، غير أنه حدث بعض الانتعاش بين تموز/يوليه وتشيرين الأول/أكتوبر مع إضافة ٢٠٠ ٤ شخص. ويرجع التقلص الملحوظ في القوى العاملة إلى الانخفاض فيما بين الشباب (أقل من ٢٥ سنة)، حيث هبط مستوى عمالتهم بمقدار ٦٠٠ ٨ ليسجل ٤٠٠ ٢٩٨ ويمكن عزو هذا التقلص في القوى العاملة من الشباب إلى عاملين: (أ) اتجاه السكان إلى التقدم في العمر الذي تميز بهبوط ملحوظ في تعداد الشباب من السكان على مدى السنوات الأربع إلى الخمس الماضية؛ (ب) انسحاب الشباب من القوى العاملة للاشتراك في برامج التدريب مثل الخدمة الوطنية للشباب والتدريب المهني الذي تقدمه الوكالة الوطنية للتدريب/هارت والموجه نحو هذه الشريحة من العمر. وخلال الفترة المشمولة بالدراسة، ازداد الاشتراك في الخدمة الوطنية للشباب بأكثر من الضعف، في حين ازداد الالتحاق بالبرامج المهنية التي تقدمها الوكالة الوطنية للتدريب/هارت بنسبة ١٦ في المائة. وحدث تغير طفيف في القوى العاملة من الكبار حيث بلغ مجموعها ٣٠٠ ٨٤٤ في عام ١٩٩٦ مقابل ٣٠٠ ٨٤٣ في عام ١٩٩٥.

١٣٥ - وسجل كل من عنصري القوى العاملة من الذكور والإناث مستويات منخفضة في عام ١٩٩٦ عنها في عام ١٩٩٥. وبلغ عدد الذكور في القوى العاملة في المتوسط ٦٠٠ ٦١٤، بانخفاض قدره ٣٠٠ ٢ في حين شهدت القوى العاملة النسائية إنخفاضاً بمقدار ٤٠٠٠ لتسجل ٢٠٠ ٥٢٨ في المتوسط. وأدت هذه التحركات في نسبة الذكور/الإناث في القوى العاملة إلى أن ظلت النسبة دون تغيير وبلغت ٥٤ في المائة و ٤٦ في المائة على التوالي. وحدث أيضاً تحرك نحو الهبوط في معدل اشتراك القوى العاملة الذي بلغ ٦٧,٧ في المائة بعد أن كان ٦٩ في المائة في عام ١٩٩٥. وتوزع الانخفاض بالتساوي تقريباً بين الرجال والنساء، حيث بلغ بالنسبة للفئة الأولى ١,٣ نقطة مئوية ليصل إلى ٧٥,٥ في المائة، و ١,٢ نقطة مئوية ليصل إلى ٦٠,٦ في المائة بالنسبة للفئة الأخيرة.

المادة ١٢١ - الحصول على خدمات الرعاية الصحية

١٣٦ - تمثل وزارة الصحة في جامايكا الجهة الرئيسية التي توفر الرعاية الصحية للسكان وتعمل بموجب المبادئ الواردة في ثلاث وثائق رئيسية للسياسة العامة: سياسة السكان واستراتيجية رعاية الصحة الأساسية (١٩٧٧)، والسياسة الوطنية للصحة (١٩٩١)، والصحة للجميع حتى عام ٢٠٠٠. ولا ترد في وثائق السياسة العامة هذه إشارات شاملة معينة إلى صحة المرأة، ولكن صحة الأم والطفل وكذلك تنظيم الأسرة محددتان بوصفهما برامج ذات أولوية.

١٣٧ - وتقدم حكومة جامايكا من خلال شبكة من المراكز الصحية، على نطاق الجزيرة خدمات شاملة لصحة الأم والطفل تشمل خدمات ما قبل الولادة وأثناءها وبعدها، وصحة الطفل، والتحصين، وتنظيم الأسرة.

ويتأكد اعتماد الحكومة لاستراتيجية رعاية الصحة الأساسية في عام ١٩٧٨ في تنظيم الرعاية الأساسية للمرأة والطفل بين السكان.

٢ - صحة الأم

١٣٨ - تستهدف برامج صحة الأم في جامايكا النساء ما بين سن ١٥ و ٤٩. وشملت أهداف صحة المرأة في عام ١٩٨٩ تغطية ٩٠ في المائة من النساء الحوامل بالرعاية ما قبل الولادة، فضلا عن زيادة عدد الزيارات السابقة للولادة لكل امرأة وزيادة عدد النساء اللاتي يبدأن الرعاية قبل ١٦ أسبوعا من الحمل. وبحلول عام ١٩٩٤، كان التركيز الرئيسي في صحة الأم ينصب على خفض وفيات الأمومة إلى ١٠ لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء بحلول عام ١٩٩٥ وأن يتم ذلك من خلال مجموعة استراتيجية من الأهداف تشمل زيادة معرفة المرأة بأهمية الرعاية السابقة للولادة والتحديد المبكر لحالات الحمل العالية الخطورة ورصدها، والارتقاء بمستوى مهارات التشخيص لدى العاملين بالرعاية الصحية.

١٣٩ - وقد حصلت قرابة ٧٠ في المائة من مجموع الأمهات على خدمات ما بعد الولادة في عام ١٩٩٤. وبلغ معدل قبول هذه الفئة المستهدفة من السكان لتنظيم الأسرة ٦٥,٢ في المائة، بزيادة قدرها أربعة في المائة عن عام ١٩٩٣.

تنظيم الأسرة

١٤٠ - قدمت خدمات تنظيم الأسرة من خلال شبكة من المراكز الصحية والمستشفيات والأطباء الخصوصيين والمنظمات غير الحكومية إلى قطاع واسع من الرجال والنساء خلال الفترات المشمولة بالدراسة.

١٤١ - وأجريت "دراسة استقصائية لتحديد مواقع مراكز تقديم الخدمات والأطباء الخصوصيين" في عام ١٩٩٤. وكان الغرض من الدراسة هو تحديد وتخطيط مواقع تقديم خدمات تنظيم الأسرة والخدمات المقدمة في كل موقع، وتحديد اتجاهات القائمين بتقديم الخدمات ومهاراتهم ومستواهم.

١٤٢ - وأظهرت الدراسة أن وسائل تنظيم الأسرة الطويلة المفعول ليست متوفرة بأسعار في متناول القدرة لدى المستهلكين من سكان الريف. وأظهرت أيضا أن الوسائل الدائمة والطويلة الأجل تتركز في المناطق الحضرية ويقدمها الأطباء الخصوصيون في المقام الأول. ونتيجة للدراسة، يقيم المجلس الوطني لتنظيم الأسرة مبادرات مع القطاع الخاص لتقديم خدمات تنظيم الأسرة من أجل دعم قدرة القطاع الخاص وتحسين قدرات الأطباء على تقديم الخدمات.

التربية الصحية

١٤٣ - يتمثل الهدف العام للتربية الصحية في تهيئة فرص التعليم بالمشاركة مع السكان من أجل اكتساب المعارف وتنمية المهارات اللازمة للقيام باختبارات صحية إيجابية وتحسين الصحة والحفاظ عليها والنهوض

بها. ويقوم مكتب التربية الصحية بتنفيذ هذا البرنامج. وكان هدف المكتب خلال الفترات المشمولة بالدراسة هو وضع برامج للتعبة المجتمعية والنهوض بها وتنشيط اللجان الصحية.

١٤٤ - وفي عام ١٩٩٤ قدم المكتب دعماً تقنياً للقائمين بالتربية الصحية وغيرهم من الأخصائيين الصحيين في تنفيذ برامج ترمي إلى النهوض بأساليب الحياة الصحية ومن ثم خفض معدلات المرض والوفيات.

١٤٥ - وقدم المكتب أيضاً دعماً لبرامج ذات أولوية مثل مبادرة الرضاعة الطبيعية ومكافحة أمراض الإسهال والنهوض بالمبادرة الملائمة للطفل. وتمثل الاستراتيجيات الرئيسية المستخدمة لتنفيذ البرامج في: التدريب؛ والتعبئة والمشاركة على صعيد المجتمعات المحلية؛ والعروض والمعارض الصحية؛ فضلاً عن الحلقات الدراسية وبرامج إعلامية مختارة.

المادة ١٣

١٤٦ - يتيح نظام الضمان الاجتماعي فرصاً متكافئة أمام الرجل والمرأة للحصول على استحقاقات أسرية. والمعايير المستخدمة للحصول على أموال من الصندوق الوطني للتأمين هي: كبر السن، أو فقدان الزوج، أو العجز، أو الأمومة.

١٤٧ - كذلك تتوفر فرص متكافئة أمام الرجل والمرأة للوصول إلى برامج المساعدة العامة التي تقدم المساعدة لأشخاص إما أنهم: (أ) غير مشمولين بخطة التأمين الوطنية؛ أو (ب) محدودو الدخل أو بدون دخل؛ (ج) أو عاجزون. وتقدم المساعدة إلى هؤلاء الأشخاص من خلال برامج لتمويل الدخل بموجب عدة فئات من الاستحقاقات، وهي: برنامج المعونة الغذائية؛ إغاثة الفقراء؛ المساعدة الاقتصادية والاجتماعية؛ برامج لصالح المسنين؛ برامج لصالح المعوقين؛ وخدمات الإغاثة في حالات الطوارئ. وسوف نستعرض الآن باختصار إثنين من هذه البرامج.

١ - برنامج المعونة الغذائية

١٤٨ - يهدف برنامج المعونة الغذائية إلى استكمال المدخول الغذائي للأشخاص المعرضين لخطر التعرض لسوء التغذية، ولآخرين محدودي الدخل أو ليس لديهم دخل ملحوظ. ويوفر البرنامج مستويات محسنة من التغذية لتلاميذ المدارس والحوامل والمرضعات والأطفال في الفئة العمرية صفر - ٦ سنوات.

٢ - المساعدة الاقتصادية والاجتماعية

١٤٩ - تقدم هذه المساعدة على أساس تقدير الاحتياجات وتتضمن خمسة عناصر:

- المساعدة في حالة كبر السن: وتُدفع للأشخاص في سن التقاعد بدون دخل أو بدون معاش تقاعدي منتظم؛

- علاوة العجز: وتُدفع للأشخاص في سن التقاعد الذين يثبت عجزهم الدائم عن العمل وليس لديهم دخل كاف؛
- العلاوة العائلية: وتُدفع لعدد معين من الأسابيع للمتقاعدين الذين يضطلعون بالمسؤولية عن رعاية الأطفال دون سن ١٨ وحيثما يكون الدخل أقل ما يمكن؛
- منحة إعادة التأهيل: وتُدفع للمعوزين والعاجزين لمساعدتهم على إعادة التأهيل من خلال العمالة الذاتية؛
- منحة التراحم: وتُدفع في حالات الطوارئ حيثما لا يتوفر أي شكل آخر من أشكال المساعدة.

القروض والرهونات والائتمان

١٥٠ - شكّلت الحالة الاقتصادية في الثمانينات اختباراً لمبادرات نساء جامايكا اللاتي أصبحن معظمهن منظمات أعمال - سواءً بإنشائهن مشروعات صغيرة خاصة بهن مثل تصنيف الشعر وأماكن للبيع في الطرقات والحرف اليدوية وصناعة الملابس، أو بأن أصبحن مستوردات تجاريات في القطاع غير المنظم - ومشتغلات بالتجارة في السلع الاستهلاكية وطرحها للبيع محلياً و/أو بيع السلع الجامايكية في الخارج. وقد استطاعت هؤلاء النساء استخدام هذه الاستراتيجيات لمساعدة عائلاتهن على البقاء، وضمان توفير الغذاء والكساء لأطفالهن وإرسالهم إلى المدارس.

١٥١ - وعملت بعض المؤسسات المالية على زيادة فرص حصول المرأة على الائتمان من أجل إنشاء أعمال تجارية صغيرة. وتختلف العمليات التي ينطوي عليها الحصول على هذا الائتمان باختلاف المؤسسات، ولكنها تتطلب في العادة تقديم نوع من الرهونات والعثور على ضامن مقبول. وفي معظم وكالات الإقراض المعتمدة، يشكل بعض التدريب على الأعمال التجارية والمساعدة التقنية ورصد التقدم جزءاً من صفقة القرض.

١٥٢ - وأخذت النساء تستفيد من القروض المتوفرة. وأنشئت في عام ١٩٩١ وكالة تنمية الاستثمارات الصغيرة لتعمل كحافز لأنشطة قطاع الأعمال الصغيرة. وفي عام ١٩٩٢، كان من بين مبلغ أربعين مليون دولار جامايكي موزعة على وكالات الإقراض المعتمدة، ٨٢٥ (٣٧ في المائة) من المشروعات البالغ عددها ٢٢٩ ٢، تديرها النساء، و ١ ٤٠٤ (٦٣ في المائة) يديرها الرجال. ولدى المرأة سجل أفضل في سداد القروض من الرجل، ويُنظر إليها بشكل متزايد على أنها الأفضل من حيث مخاطر الائتمان. ويحتوي الجدولان التاليان على توثيق لعدد وقيمة عينة من القروض المقدمة من وكالات الإقراض المعتمدة حسب السن والجنس.

عدد وقيمة القروض المقدمة من وكالات إقراض معتمدة
مختارة حسب الجنس والموقع

المشروعات حتى تاريخه (١٩٩٤)					
إناث		ذكور		الموقع	وكالات الإقراض المعتمدة
القيمة	العدد	القيمة	العدد		
٢ ٩١٠ ١٠٦	١٥٣	٣ ٩٤٩ ٦٤٣	١٢٦	الجزيرة كلها	مساعدة
١ ١٦٩ ٢٤٦	٢٠	٦٥٩ ١٥٠	١٨	حضر	مدينة كنغستون اتحاد ائتماني
٢ ٦١٣ ٩٦٠	٤٢	٤٧٨ ٠٨٧	١٢	حضر	الاتحاد الائتماني لرابطة المعلمين بجامايكا
١ ٥٤٩ ٢٧٣	٥٩	٢ ١٧٧ ٦٩٥	٤٢	الجزيرة كلها	صندوق البدء الذاتي
٤١٧ ٣٥٠	٩	٦٠٤ ٦٠٠	٥	ريف	الاتحاد الائتماني لسانت ماري
٨ ٦٥٩ ٩٣٥ دولارا	٢٨٣	٧ ٨٦٩ ١٧٥ دولارا	٢٠٣		المجموع

عدد ومتوسط حجم القروض حسب السن والجنس، ١٩٩٣

المجموع: كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣					
إناث		ذكور		السن	
متوسط القرض	العدد	متوسط القرض	العدد		
٣٢ ٣٢٣	٢٣	٢٠ ٨١٢	٣١	أقل من ٢٦	
٢٩ ٠٤٢	١٠٧	٣٨ ١٣٥	٨٠	٢٦ - ٣٥	
٣٤ ٣٢٧	١٠٨	٤٧ ٠٢٩	٦٣	٣٦ - ٤٥	
٢٤ ٦١١	٣٦	٣٢ ٠٢٠	١٩	٤٦ - ٥٥	
٢٣ ٩٧٢	٩	٦٠ ٢٠٠	١٠	٥٥ فما فوق	
٣٠ ٦٠١ دولارا	٢٨٣	٣٨ ٧٦٤ دولارا	٢٠٣	المجموع	

١٥٣ - وتُظهر البيانات أن النساء استفادت بأعداد أكبر من الرجال من القروض المقدمة من وكالات الإقراض المعتمدة هذه، وأن مجموع قيمة القروض للنساء أكبر منها بالنسبة للرجال. غير أن الجدول الأخير يدل على أن النساء تقترض بأقل من الرجال في المتوسط. وبالنسبة لكلا الجنسين، كانت الفئات العمرية من ٢٦ إلى ٤٥ هي أكبر المقترضين وأن أعدادا من النساء أكبر من أعداد الرجال يقترضن أموالا في الفئة العمرية ٤٦ - ٥٥.

١٥٤ - وتشترك المرأة، وكذلك الرجل ولكن بقدر أقل، في مشاريع الإقراض غير النظامية مثل المشاريع المجتمعية للقروض الدائرة وترتيبات مثل "الشريك" التي تدخر فيها المرأة (في الأغلب) مبلغا دوريا متفقا عليه وتتقاسم مجموع المبالغ على أساس دائري. وأسلوب الإدخار هذا يتيح للمرأة فرصة للحصول على قدر أكبر من الأموال المجمعة العادية لأغراض المصاريف المدرسية والكتب والأثاث من بين أمور أخرى.

١٥٥ - وتضطلع عدة نساء بزراعة أرض لا تملكها سواء بسبب نقص الموارد المالية أو الافتقار إلى المعلومات المتعلقة بكيفية شراء الأرض، أو بسبب أن الأرض تخص أحد الأقرباء الذي يتيح لهن استخدام رقعة من الأرض يقمن بزراعتها. وهناك نساء آخرون يزرعن أراضي حكومية ليجدن أنفسهن بدون حيازة إذا طلبت الأرض لأغراض أخرى.

١٥٦ - وقد تعاون الصندوق الاستثماري الوطني للإسكان مع شركات القطاع الخاص وعمل بمساعدة منح مقدمة من خارج البلاد على وضع مشاريع إسكانية تستهدف المستوى الأدنى من شريحة ذوي الدخل المتوسطة، ولكن يتعذر الحصول على أرقام للمقارنة بين الملكية حسب الجنس.

الأنشطة الرياضية

١٥٧ - للمرأة والرجل حقوق متساوية في الاشتراك في الأنشطة الترفيهية والأنشطة الرياضية والحياة الثقافية في جامايكا. وتوجد معظم المرافق الرياضية في المدارس والكلية والجامعات حيث تتوفر الفرصة أمام جميع الطلبة للوصول إليها. وتوجد هذه المرافق أيضا في الأندية الرياضية، وإن كان ذلك يقتصر في العادة على أعضاء النوادي وأسرهم.

١٥٨ - وهناك أيضا وزارة العمل والضمان الاجتماعي والرياضة تترأسها امرأة وتضطلع من خلال معهد الألعاب الرياضية "بتشجيع جميع أشكال الألعاب الرياضية في جامايكا والنهوض بها وإنمائها ومساعدتها من الناحية التنظيمية، ومن الناحية المالية إن أمكن، مع التأكيد على المشاركة على المستوى المجتمعي والجماعي والفردية".

المادة ١٤

١٥٩ - إحتل دور ووضع المرأة الريضية في عملية التنمية في السنوات الأخيرة مكانة هامة في جدول أعمال الدول النامية ووكالات التنمية الدولية على السواء. وينعكس ذلك في الجهود المتزايدة والمبذولة للاعتراف

بمساهمة المرأة في الاقتصاد الريفي وتوثيق هذه المساهمة من خلال الإنتاج الزراعي، الذي ما زال يمثل النشاط الاقتصادي الرئيسي في معظم المناطق الريفية.

١٦٠ - وفي حين تشير الإحصاءات الرسمية إلى "هبوط ظاهر" في عدد النساء المشاركات في الأنشطة الزراعية فيما بين أوائل التسعينات حتى اليوم، فما زالت المرأة تشكل قوة هامة في إنتاج السلع الزراعية وتسويقها في جامايكا.

١٦١ - وقد أظهر التعداد الزراعي لعام ١٩٧٩/٧٨ أنه من مجموع ١٦٩ ١٨٢ مزرعة على نطاق الجزيرة كانت ضمن فئة الحائزين الفرديين، كانت المرأة تدير ١٨٥ ٢٥ أي قرابة ١٩ في المائة وبالمثل، أظهر مسح بالعينة أجري في عام ١٩٧٩ في إطار مشروع التنمية الريفية المتكاملة الثاني أن ٢٢ في المائة من الحيازات كانت تديرها النساء بصفة رئيسية. وتبين أيضا أنه حتى عندما لا تكون المرأة هي التي تضطلع بتشغيل المزرعة بصفة رئيسية، فإنها تشترك بانتظام في أنشطة الإنتاج الزراعي على جميع المستويات. وذلك يشمل الغرس والحصاد وتربية الحيوان والمهام العامة لإدارة المزارع. وتبين أن المرأة في ٢٧ في المائة من الأسر المعيشية هي التي تتخذ القرارات بشكل مستقل فيما يتعلق بالتغييرات في الممارسات الزراعية.

١٦٢ - ويتبين من أحدث إحصاءات القوى العاملة أن ما مجموعه ٦٥ ٠٠٠ امرأة في الزراعة يمثلن ٢٣ في المائة من مجموع القوى العاملة الزراعية. وهذا يعكس الرقم الرسمي المسجل على مدى العقد الماضي والذي تراوح بين ٢٣ و ٢٢ في المائة من الإناث في الزراعة.

١٦٣ - ولم يساعد التركيز المتزايد على دور المرأة في الزراعة والعملية الإنمائية الريفية على إبراز قيمة مساهمتها فحسب وإنما أيضا على تحديد العوامل التي تحد من مشاركتها.

١٦٤ - وفي جامايكا، تشكل القيم الاجتماعية والثقافية الأساسية التي تؤثر على الاتجاهات والسلوك، حواجز أمام المرأة أقوى من العوامل المؤسسية. والبرامج الزراعية، على سبيل المثال، مفتوحة بصفة عامة أمام كل من الرجل والمرأة ولكن تمثيل المرأة يميل نحو النقصان في أنواع معينة من المشاريع.

١٦٥ - ومن الأمثلة الهامة على ذلك برنامج تنمية صفار الزارعين (١٩٨٣ - ١٩٨٨) الذي كان الائتمان أحد أبرز عناصره. وقد أظهر تقييم للبرنامج في عام ١٩٨٧ أن قرابة ٨٣ في المائة من المشاركين من أصحاب الحيازات الزراعية كانوا من الرجال في حين كانت نسبة ١٦ في المائة من النساء، مع "عدم ذكر نوع الجنس" في ١ في المائة. وجدير بالذكر أن النسبة المئوية للإناث في البرنامج كانت أقل بدرجة كبيرة من النسبة المئوية الإجمالية للإناث في القوى العاملة الزراعية على نحو ما هو مسجل في الإحصاءات الرسمية.

١٦٦ - وذلك يعكس الحقيقة الماثلة في أنه بينما لا توجد سياسات قانونية أو مؤسسية تحد من حصول المرأة على الائتمان الزراعي، فإن الممارسات التقليدية لتوريث الأرض التي تحابي الأقارب من الذكور، تمنح المرأة فرصة أقل للحصول على الائتمان بضمنان الأرض، الأمر الذي يحدد بدرجة كبيرة في كثير من الحالات

من قدرة المرء على الوفاء بالشروط المؤهلة للاقتراض. ومن الدلائل التي تبين أن الفرصة أقل أمام المرأة للحصول على الأرض أن متوسط حجم المزرعة بالنسبة لها أصغر منه بالنسبة للرجل بصفة عامة.

١٦٧ - ومع الإقرار بالحاجة إلى أن منح المرأة اعتباراً خاصاً في العملية الإنمائية الزراعية والريفية، فمن الصعب في بعض الأحيان عزل مشكلات المرأة عن مشكلات الأسرة المعيشية أو الرجل أو صغار الزارعين كمجموعة. وتتضح هذه الصعوبة بالذات في حالة تحليل العوامل المسؤولة عن انخفاض الإنتاجية، وانخفاض مستوى الدخل، والفقر الريفي بصفة عامة.

١٦٨ - وفي أغلب الأحيان تكون العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المعاكسة التي تواجه الزراعات (مثل الزراعة على أراضي سفوح التلال الحدية، والقيود المفروضة على الحصول على الائتمان) هي نفسها التي يمر بها أقاربهم من الرجال. غير أن المسألة في كثير من الحالات تتعلق بالدرجة، حتى أنه بينما يواجه الرجل والمرأة المشكلات ذاتها، فإن حالة المرأة أسوأ بصفة عامة. ويتضح ذلك من البيانات المتعلقة بالحصول على الائتمان وملكية الأرض.

إسهام المرأة في دخل الأسرة

١٦٩ - من الناحية المهنية، تفيد البيانات المستمدة من الدراسة الاستقصائية لظروف المعيشة لعام ١٩٨٩ أن الأسر المعيشية التي يرأسها عمال زراعيون يعملون لحسابهم هي من بين أفقر الفئات بمتوسط إنفاق فردي يبلغ ٤٣ و ٦٩٠ من دولارات الولايات المتحدة، وهذا يمثل ٧١ في المائة من مثيله لدى الأسرة المعيشية الجامايكية العادية. ومن ناحية أخرى، يبلغ متوسط الإنفاق الفردي للأسر المعيشية التي يرأسها عاملون فنيون أو تقنيون أو إداريون ٢١٠٨,٥٢ من دولارات الولايات المتحدة.

١٧٠ - ومن بين سكان الريف، تعد الأسر المعيشية الفقيرة التي ترأسها امرأة من أكثر الفئات ضعفاً. وهذه تشمل المزارعات والعاملات بأجر. وفي دراسة لتنمية الأسرة الزراعية الريفية لعام ١٩٨٨ في غرب جامايكا كان هناك تفاوت في الدخول الزراعية في المواقع الثمانية المشمولة بالدراسة، ولكنها كانت متدنية بصفة عامة.

١٧١ - وفي ضوء مستويات الدخل المنخفضة بصفة عامة في الأسر المعيشية الزراعية فإن الإسهام بالعمل من جانب جميع الأعضاء بمن فيهم المرأة يشكل عاملاً بالغ الأهمية لزيادة المكتسبات من الأنشطة الزراعية.

١٧٢ - ولم يكن من الممكن بالنسبة للدراسة الاستقصائية لمنتجات الأغذية من النساء (١٩٩٣)، إجراء حساب دقيق للعمل الذي تسهم به المرأة في المزرعة أو مستوى الدخل المتولد. غير أن هناك دلائل واضحة هي:

(أ) تشكل الأنشطة الزراعية المصدر الرئيسي للدخل نظراً لأن العمل خارج المزرعة محدود وأن نحو ثلث الأسر فقط (٣٧ في المائة) تتلقى تحويلات من أشخاص من خارج الأسرة المعيشية.

(ب) كانت غالبية الأسر المعيشية المشمولة بالدراسة ترأسها نساء وأن المستجيبات والنساء الأخريات في الأسرة المعيشية شاركن بقدر مشاركة الرجال أو أكثر في معظم الأنشطة الإنتاجية المشمولة بالتحليل.

المشاركة في التنمية

١٧٣ - تهدف مبادرات السياسة الحكومية في القطاع الزراعي بصفة عامة إلى أن تطبق بالتساوي على الرجل والمرأة، وجعل المشاركة في المشاريع والبرامج الإنمائية مفتوحة أمام كليهما. غير أنه يوجد في واقع الأمر فارق ملحوظ في المنافع العائدة من السياسة على الرجل بالمقارنة بالمرأة. ويظهر ذلك أكثر ما يظهر في مجالات الحصول على الموارد الإنتاجية مثل الأرض والائتمان والمشاركة في برامج الإرشاد والتدريب وفي هذه المجالات يقل تمثيل المرأة بدرجة كبيرة عن الرجل، ليس من حيث القيم المطلقة فحسب وإنما يتناسب أيضاً مع مستوى مشاركتها في الزراعة على نحو ما ينعكس في الإحصاءات الرسمية التي تقلل على نحو بالغ من تقدير مساهمتها.

١٧٤ - ولا يمكن اعتبار عدم التكافؤ في فرص الحصول على الموارد وفوائد السياسات والبرامج الجارية في القطاع الزراعي على أنها تمييز سافر من الناحية القانونية أو التنظيمية أو المؤسسية. ذلك أن العوامل المسؤولة عن هذا الوضع تتعلق بدرجة كبيرة بالتقاليد الثقافية التي أحياناً ما تعززها من جديد الأنماط الجامدة التي لدى بعض المسؤولين المشاركين في التنمية الزراعية، ومنها على سبيل المثال شكوى بعض النساء من أن موظفي الإرشاد الذكور لا ينظرون إليهم على أنهم مزارعات "جادات".

١٧٥ - كذلك، فإن الافتقار إلى الوعي بالسياسات والبرامج من جانب المرأة ذاتها كان بمثابة عامل مساهم في فرصها المحدودة للحصول على فوائد التنمية الزراعية. وسوف ينظر الآن في بعض السياسات الموجهة بالتحديد للمرأة.

السياسات الموجهة للمرأة الريفية على وجه التحديد

١٧٦ - تم في عام ١٩٨٧ إعداد بيان بالسياسة الوطنية المعنية بالمرأة وذلك بمعرفة مكتب المرأة في جامايكا بالتعاون مع عدد من الوكالات. وكان هذا البيان بمثابة خطوة رئيسية في الاعتراف بالحاجة إلى اتباع نهج يتعلق بنوع الجنس في رسم السياسات وتم اعتماده فيما بعد من جانب الحكومة. وتم إبراز أربعة مبادئ بوصفها جوهرية في وضع السياسات في جميع القطاعات:

١١' ينبغي لجميع سياسات الحكومة أن تعكس الإعراف الكامل بالشراكة المتساوية والمتكاملة للمرأة والرجل.

١٢' يتعين أن تتيح سياسات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فرصاً متكافئة أمام الرجل والمرأة للحصول على الموارد.

٣٧ لدى تخطيط السياسات، ينبغي إيلاء اعتبار خاص إلى مسؤوليات المرأة المتعددة في الأسرة المعيشية. ويجب بصفة خاصة أن تراعي السياسات النسبة المئوية المرتفعة للنساء من جميع الأعمار اللاتي يمثلن الوالد الوحيد والعائل الوحيد لأسرهن.

٤٠ ينبغي استحداث تدابير خاصة للتعويض عن الحرمان التاريخي والجاري الذي تعرضت له المرأة.

١٧٧ - وتم أيضاً، كجزء من استراتيجية تنفيذ بيان السياسة، إنشاء لجان داخل الوزارات لمتابعة التقدم في كل منها ورفع تقرير إلى اللجنة المشتركة بين الوزارات بشأن المشكلات أو الصعوبات في عملية إدراج خطة العمل في أنشطة كل وزارة. وتم تحديد بعض الأهداف المباشرة لمختلف القطاعات، ومن بينها الزراعة. وفيما يتعلق بهذا القطاع بالتحديد، تم ما يلي:

"اعترافاً بالفوائد العائدة على الاقتصاد. وعلى المرأة من زيادة الفرص والدخل في الأنشطة التنظيمية والزراعية سوف تنهض الحكومة بتحديد المهارات القائمة لدى المرأة والنهوض بمستواها وتهيئة فرص جديدة، وسوف تتخذ أيضاً تدابير لمعالجة المعوقات فيما يتعلق بالحصول على الائتمان والوصول إلى الأسواق والحاجة إلى خدمات الدعم".

١٧٨ - وشهد أيضاً إعداد الخطة الوطنية الخمسية للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ وضع سياسات تتعلق بالمرأة. وتولت فرقة العمل النسائية برئاسة مكتب شؤون المرأة معالجة الإسهام المحتمل للمرأة في التنمية الريفية. ومن بين أهداف واستراتيجيات السياسة المحددة في الوثيقة التي أعدها فرقة العمل (خطة التنمية الخمسية للمرأة ١٩٩٠ - ١٩٩٥) يتعلق ما يلي بالمرأة الريفية:

١٠ وضع نُظم مناسبة لتدريب المرأة في مجال الزراعة؛

٢٠ تحسين فرص المرأة المحدودة للحصول على الائتمان والوصول إلى الأسواق وخدمات الدعم في الزراعة، مع التأكيد بوجه خاص على الأنشطة التنظيمية والزراعية للمرأة؛

٣٠ حشد النساء المزارعات والمتعطلات من أجل استحداث مشاريع زراعية مجتمعية صغيرة من شأنها تحسين إنتاج محاصيل الأغذية المحلية.

١٧٩ - ومن بين المجالات المحددة للبرامج والمشاريع النهوض بالمعلم/التدريب في جميع المجالات مع التأكيد على العلوم الزراعية؛ واستهداف صغار المزارعين مع التأكيد بوجه خاص على منح المرأة المزارعة فرصاً للحصول على الأرض والائتمان والوصول إلى التعاونيات؛ والارتقاء بمستوى تدريب المرشدين والمعاونين، وتطوير التدريب بالنسبة للعاملين المهنيين ليكونوا بمثابة "منشطين" زراعيين؛ والتعاون مع مجالس

المجتمعات المحلية ومنظمي المجتمعات المحلية في وضع نماذج للتدريب للنهوض بتنمية المشاريع الصغيرة في الزراعة.

الرعاية الصحية

١٨٠ - حققت برامج الإصلاح والترشيد الصحي التي بدأت في عام ١٩٩٥ بأهداف ترمي إلى زيادة الكفاءة وفرص الحصول على الخدمات الصحية الجيدة وتقديمها، نجاحا ملحوظا حتى الآن. ومن بين المجالات التي عالجتها هذه البرامج تحقيق لامركزية الرعاية والمرافق الصحية في جميع أنحاء الجزيرة.

١٨١ - اللامركزية - صدرت تشريعات خلال النصف الأخير من عام ١٩٩٦ بالنسبة للمناطق الصحية الإدارية/التنظيمية الأربع لتصبح سلطات صحية إقليمية تديرها مجالس إقليمية ومديرون تقوم وزارة الصحة بتعيينهم. وتحت إدارة هذه السلطات الصحية الأربع، سوف تمنح إدارات معينة استقلالا ذاتيا متزايدا من أجل تحقيق التكامل بين الخدمات الصحية من المستوى الأول والثاني والثالث على نحو من شأنه أن تسفر عملية اتخاذ القرارات في حينها والاستخدام الفعّال للموارد عن تحسن في نوعية الرعاية بما يحقق الارتياح لدى المتعاملين.

١٨٢ - كذلك تتوفر خدمات تنظيم الأسرة على نطاق الجزيرة من خلال نظام الصحة العامة. ويتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج الوطني في ترشيد الخصوبة من أجل ألا يتجاوز عدد السكان ثلاثة ملايين نسمة بحلول عام ٢٠٠٠. وكما سبق أن تناوله النقاش في إطار المادة ١٢، أظهرت "الدراسة الاستقصائية لتحديد مواقع مراكز تقديم الخدمات والأطباء الخصوصيين" التي أجريت في عام ١٩٩٤، أن وسائل تنظيم الأسرة الأطول مفعولا غير متوفرة بأسعار في المتناول للمستهلكين الريفيين. وأشار التقرير أيضا إلى أن الوسائل الدائمة والطويلة المفعول تتركز في المناطق الحضرية ويقدمها أطباء خصوصيون بالدرجة الأولى.

١٨٣ - غير أنه ما زال يوجد نقص عام في العاملين في ميدان الرعاية الصحية في مجالات حرجة مثل التمريض والصيديليات والصحة العامة والعلاج بالأشعة، وتراوحت الشواغل في هذه المجالات بين ٤٠ في المائة و ٦٥ في المائة في عام ١٩٩٦. ويقترن النقص العام في العاملين في ميدان الرعاية الصحية بعدم توزيعها بالتساوي في أنحاء المناطق الصحية من حيث العدد ومستوى الرعاية والأخصائيين. ويجرى البحث عن وسائل لمعالجة أوجه عدم التساوي هذه حتى يمكن تحقيق هدف الحكومة لتوفير رعاية صحية جيدة ويسهل الحصول عليها بالتساوي وتكون في متناول القدرة لدى كل من سكان الريف والحضر.

الضمان الاجتماعي

١٨٤ - تتاح برامج الضمان الاجتماعي المتوفرة للمرأة في المناطق الحضرية أمام المرأة في المناطق الريفية أيضا. غير أنه لا توجد سياسات للضمان الاجتماعي تنفرد بها المرأة الريفية، وهو الأمر الذي سيكون على حكومة جامايكا أن تعالجه في المستقبل. والخطوات الواسعة التي تتخذ الآن للاعتراف بمساهمة المرأة الريفية في الاقتصاد تجعل هذا الهدف أكثر ضرورة.

التعليم والتدريب

١٨٥ - تلتزم جامايكا بضمان حصول المرأة الريفية على فرص التدريب والتعليم النظاميين وغير النظاميين.

١٨٦ - وتشير إحصاءات التعليم بالنسبة لمنطقة البحر الكاريبي بأكملها وجامايكا بصفة خاصة إلى أن المرأة تتفوق في الأداء على الرجل بصفة عامة وإن كان ذلك يخفي واقع أن التخصصات القائمة على أساس نوع الجنس وفقا للاتجاهات التقليدية ما زالت واضحة تماما في النظام التعليمي. والتعليم الزراعي هو أحد المجالات الذي يحدث فيها ذلك.

١٨٧ - وفي جامايكا، يتركز توفير التعليم الزراعي على المستوى الثانوي والعالي، مقرونا بمحاولات لتنشيط وتوسيع التعليم الزراعي في المدارس الإبتدائية.

١٨٨ - والمؤسسات الرئيسية التي توفر حاليا التعليم والتدريب في مجال الزراعة هي:

١٠ المدارس التقنية العالية، الواقعة في ريف جامايكا، مثل مدرسة هولمود في إدارة مانشستر، ودينثيل في سان كاترين، وسانت اليزابيث التقنية في سانت اليزابيث، فضلا عن معاهد التدريب المهني، ومنها بصفة رئيسية مدرسة إيليم ونوكلافا الزراعية وبرنامج هارت للتدريب في إيبوني بارك كلاريندون، للتدريب الزراعي العملي؛

١١ كلية الزراعة والعلوم والتعليم الواقعة في باسلي جاردنز في بورتلاند، وتقدم تدريباً للحصول على درجة مساعد. ومن المتوقع من خريجها الوفاء باشتراطات الحكومة لخدمات الإرشاد والدعم (التقني) واحتياجات البلد إلى مديري زراعيين؛

١٢ جامعة الهند الغربية، كلية الزراعة في سانت أوغسطين بترينيداد وتقدم التدريب للخريجين (بكالوريوس علوم) ولطلبة الدراسات العليا (ماجستير في العلوم وماجستير في الفلسفة ودكتوراه في الفلسفة).

١٨٩ - وفي جامايكا تقع مسؤولية الحقيبة الوزارية للتعليم الزراعي على وزارة التعليم.

١٩٠ - وقد ظل برنامج تنمية الأسرة الريفية، المنفذ من خلال خدمات الإرشاد الزراعي، يؤكد بصفة خاصة لكثير من السنوات على تدريب المزارعات. واتساقا مع سياسات وأهداف الخطة الخمسية (١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٥/٩٤) للزراعة، تم إيلاء اعتبار أيضا لاحتياجات المزارعات ولكن الأثر ليس كبيرا حتى الآن.

١٩١ - ويتاح للمرأة الريفية أيضا الحصول على البرامج التعليمية الأكاديمية الرامية إلى توفير برامج محو الأمية الوظيفية والتعليم الإبتدائي والثانوي.

جماعات المساعدة الذاتية والتعاونيات والأنشطة المجتمعية

١٩٢ - قامت النساء في بعض المناطق بتنظيم أنفسهن في جماعات للمساعدة الذاتية وتعاونيات بغية الاستفادة من وفورات الحجم في شراء المستلزمات وتسويق المنتجات الزراعية. وتشمل هذه المنظمات التي تشارك فيها هذه المجموعة من النساء: الأندية الرياضية، والأندية الاجتماعية، وأندية الكناش، ومنظمات المزارعين، والجماعات المجتمعية، ورابطات الآباء/المدرسين.

سياسات الأرض والائتمان

١٩٣ - فيما يتعلق بملكية الأرض واستخدامها في ظل القانون تتوفر فرص متكافئة أمام الرجل والمرأة للحصول على ذلك. وبالمثل لا توضع سياسات الأرض استناداً إلى أي توزيع على أساس نوع الجنس. غير أنه توجد دلائل من الناحية العملية على عدم توفر فرص متكافئة أمام الرجل والمرأة في الوصول إلى ملكية الأرض واستخدامها.

١٩٤ - يمثل مصرف الائتمان الزراعي لجامايكا شركة خاصة ذات مسؤولية محدودة فيه الحكومة هي حاملة الأسهم الوحيدة، وهو الجهاز الرئيسي للحكومة لتوزيع الأموال. ويعمل المصرف كمؤسسة للائتمان بالجملة، وهدفه الرئيسي هو تعبئة تمويل القطاع العام للائتمان الزراعي من أجل الإقراض من الباطن من خلال مؤسساته المالية المشاركة التابعة له، ومصارف الشعب التعاونية، فضلاً عن المصارف التجارية. وقد أُعيد تشكيل المصرف وتعزيزه أيضاً من أجل تحسين نطاق الخدمات المقدمة للمجتمع الزراعي.

١٩٥ - وقد أُعيد تنظيم شعبة العمليات الميدانية التابعة لمصرف الائتمان الزراعي والتي تشرف على برنامج صغار المزارعين لتشمل عدداً من التطورات. وأسند إليها أيضاً مسؤولية تقديم الخدمات الائتمانية والمساعدات التقنية لصغار المزارعين لدى إعداد خطط ومشاريع التنمية الزراعية من أجل الحصول على قروض.

١٩٦ - ولا يشكل نوع الجنس اعتباراً خطياً للحصول على قرض من المصرف.

الإسكان والمرافق

١٩٧ - ما زال الإسكان، بصفة عامة، هزئلاً وما زال كثير من سكان الريف يواصلون بناء مساكن خاصة بهم. غير أن الصندوق الاستئماني الوطني للإسكان يتعاون مع شركات القطاع الخاص، وقام بمساعدة منح من الخارج ببدء مشاريع إسكانية تستهدف الشريحة الأدنى من فئة متوسطي الدخل. وتفتقر المناطق الريفية أيضاً إلى الكهرباء والمرافق الصحية وخاصة في القرى البعيدة عن العواصم الإدارية. وإمدادات المياه في هذه المناطق تأتي من مياه الأمطار الطبيعية المجمعة في خزانات. وفي أوقات الجفاف عندما تكون الخزانات خالية، يتم الإمداد بالمياه من خلال الوزارة المسؤولة عن المرافق العامة. وما زال النقل في المناطق الريفية هزئلاً، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى رداءة الطرق التي تتسبب في سرعة استهلاك المركبات وتمنع مؤسسات النقل العام من أن تقوم بذلك.

المادة ١٥

١٩٨ - بذلت جامايكا الكثير من أجل كفالة المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون في العصور الحديثة. وسوف ننظر الآن في بعض القوانين التي صدرت خلال الفترات المشمولة بالدراسة والتي تتعلق بالتحديد بالمرأة المتزوجة.

قانون الملكية الزوجية

١٩٩ - يضطلع برلمان جامايكا حالياً باستعراض هذا القانون ومن المنتظر أن يصدر قريباً قانون جديد للملكية الأسرة.

٢٠٠ - وبموجب القانون الحالي إذا قام زوج بنقل ملكيته إلى زوجة فمن المفترض أن تكون هبة في القانون العام ولا يمكن للزوج أن يطالب باستردادها دون أن يقدم دليلاً قوياً على أنه لم يكن ينوي أن تكون هبة.

٢٠١ - وافترض الهبة هذا أو الإعانة المعجكة كما تسمى في القانون، أخذ يضعف بمرور الوقت بعد أن أصبحت المرأة أكثر استقلالاً واكتسبت المزيد من حقوق الملكية في القانون.

٢٠٢ - وبموجب قانون الملكية للمرأة المتزوجة يجوز للمرأة أن ترفع دعوى أمام المحكمة العليا أو محكمة الأسرة/محكمة القضاة المقيمين لتطلب تقسيماً للمال المكتسب أثناء الزواج بينها وبين زوجها.

٢٠٣ - وإذا كان المال أرضاً فإن أفضل محكمة لعرض هذه القضية هي المحكمة العليا حيث أنها المحكمة الوحيدة التي يمكنها أن تأمر بأي تغييرات في الحق في ملكية الأرض.

قانون القضايا الزوجية لعام ١٩٨٩

٢٠٤ - أدى هذا القانون، في جملة أمور، إلى تعديل قاعدة القانون العام التي تقضى بأن مسكن الزوجة هو مسكن زوجها. وبموجب القانون الحالي يتحدد مسكن المرأة المتزوجة كما لو كانت امرأة وحيدة لأغراض الدعاوى الزوجية. وتنطوي المادة ٢ على مزيد من التفاصيل بشأن أحكام هذا القانون.

قانون الجنسية الجامايكية (التعديل)

٢٠٥ - يعرض هذا القانون أيضاً بمزيد من التفصيل تحت المادة ٢. غير أنه لأغراض هذه المادة، من الجدير بالذكر أنه بموجب أحكام هذا القانون يمكن للمرأة التي يتعين عليها أن تتخلى عن جنسيتها الجامايكية لدى الزواج من أجنبي، أن تتقدم بطلب لإعادة اكتساب جنسيتها الجامايكية.

قانون مال الأسرة (مشروع قانون)

٢٠٦ - سوف ينص هذا القانون على توزيع للمال أكثر إنصافاً بين الزوجين لدى فسخ الزواج أو إنهاء إقتران بموجب القانون العام.

المادة ١٦ (١)

٢٠٧ - (ألف) للمرأة في جامايكا نفس الحق للرجل في عقد الزواج .

(باء) يجوز للمرأة بعد أن تبلغ سن الثامنة عشرة أن تعقد زواجا من الناحية القانونية بإرادتها الحرة. أما الأنثى دون سن الثامنة عشرة فلا بد أن تحصل على موافقة أبويها على الزواج. والتعريف القانوني "للقاتر" في جامايكا هو الشخص البالغ من العمر ١٦ سنة وأقل. لذلك، فإن الأنثى التي ضمن الفئة العمرية هذه لا يجوز أن تتزوج في جامايكا من الناحية القانونية.

(جيم) لا يتقاسم الرجل والمرأة نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج. وعلى سبيل المثال فإن من مسؤولية الزوج إعالة زوجته وأطفاله، في حين أنه لا يطلب من الزوجة إعالة أطفالها إلا إذا كان الأب عاجزا، أو لا يستطيع القيام بذلك.

ويجوز لأي من الطرفين أن يرفع قضية طلاق على أساس إهيار الزواج دون سبيل لتقويمه غير أنه بموجب قانون الطلاق الجديد، ينبغي أن يصرح الزوج الذي يطلب الطلاق بما إذا كانت الزوجة قد أنجبت طفلا أثناء الزواج ليس أباه الزوج.

ولا يوجد نص مماثل بشأن الأطفال الذين أبوهم الزوج. وهذا النص يمثل إضافة جديدة لم يكن مطلوبا من قبل، وواقع أن جميع طلبات الحصول على الطلاق ينبغي أن تحدد ذلك ينطوي على إهانة وتمييز ضد المرأة.

وبعد فسخ الزواج، يكون للمرأة والرجل حقوق متساوية في الأطفال ولكن المحاكم تميل إلى محاباة الأم.

(دال) وكما ورد ذكره أعلاه، للأب والأم عقب فسخ الزواج، فرصة متساوية للوصول إلى الأطفال الذين تم إنجابهم أثناء الاقتران. غير أن المحاكم تميل، من الناحية العملية، إلى محاباة الأم خاصة عندما تكون الأم تولت تربية الطفل حتى وقت رفع قضية الحضانة.

وسوف يجد الرجل في الحالة أعلاه أنه من الصعب الحصول على الحضانة ما لم يثبت أن الأم غير كفء لذلك أو أن ظروفها تنطوي على حرمان من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية إلى الدرجة التي سوف يعاني معها الطفل أضرارا بالغة.

والأشخاص الذين لهم حق رفع دعوى حضانة هم الأم والأب أو أي وصي قد تعينه الأم أو الأب ليقوم مقامهما بعد وفاتهما.

وللآباء حق أصيل في الحضانة ما لم يكونوا قد تخلوا عن أطفالهم أو هجروهم أو أساءوا معاملتهم.

والقاعدة الأساسية في القانون هي أن مصلحة الطفل بالغة الأهمية.

(هـ) للزوجات والزوجات حقوق متساوية بدرجة متفاوتة فيما يتعلق بالمساعدة بين الولادات وعدد الأطفال. وهذا معناه أنه لا توجد عوائق قانونية أمام استعمال المرأة لوسائل منع الحمل لتحديد عدد ما لديها من أطفال. ولا يشمل ذلك الإجهاض الذي ما زال غير قانوني في جامايكا. غير أن المرأة تمنع أحيانا من الناحية العملية من استعمال وسائل منع الحمل نتيجة لمعتقدات دينية تحظر استعمال وسائل اصطناعية لتحديد المواليد، أو بواسطة آباء مستبدين قد يرغبون في أن يكون لديهم عدة أطفال لعدد من الأسباب.

ويتوفر تعليم تنظيم الأسرة من خلال المجلس الوطني لتنظيم الأسرة ومنظمات غير حكومية مختلفة. وقد سبق تقديم معلومات عن تنظيم الأسرة في إطار المادة ١٢.

(واو) للرجل والمرأة نفس الحقوق والمسؤوليات فيما يتعلق بالولاية على الأطفال أو تبني الأطفال. وترد مناقشة حق الولي على الطفل في (هـ) أعلاه. ويمنح قانون الجنسية الجامايكية (التعديل) لعام ١٩٩٢، في جملة أمور، الجنسية الجامايكية في حالة التبني المشترك لقاصر مشمول بالتبني عندما يكون أي من القائم أو القائمة بتبنيه مواطنا جامايكا.

(زاي) يحق للزوجة على قدم المساواة أن تختار مهنة أو حرفة. ويجوز للزوجة أن تحمل لقب زوجها وإن كانت غير ملزمة بذلك.

(حاء) وقانون الملكية الزوجية الذي نوقش في المادة ١٥ هو التشريع الذي يحكم المال المكتسب أثناء الزواج أو التصرف فيه أو تقسيمه عقب فسخ الزواج.

المادة ١٦ (٢)

٢٠٨ - لا تنطوي خطبة طفل أو زواجه على أي أثر قانوني في جامايكا. والحد الأدنى لسن الزواج هو ١٦ سنة للفتيات بموافقة آبائهن. وباستطاعة الإناث في سن الثامنة عشرة وما فوق أن يتزوجن دون موافقة آبائهن. ولكي يصبح الزواج مُعترفا به من الناحية القانونية في جامايكا لا بد من تسجيله حسب الأصول.

المراجع

Development Co-operation: Jamaica (1990 Report).

Economic and Social Survey Jamaica 1989,

Economic and Social Survey Jamaica 1994.

Economic and Social Survey Jamaica 1996.

Innerarity Faith. Women Food Producers in Jamaica: Assessment and Policies.

Jamaica National Preparatory Commission (1994) National Report On The Status of Women in Jamaica.

- - - - -